الأمم المتحدة S/PV.7208

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٠٨**

الأربعاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد بانكين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد دي أنطوينو
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة كازراجينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/420)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/420)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وباكستان وتركيا وقيرغيزستان وكندا ولاتفيا والهند واليابان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد كوبيتش، الذي ينضم إلى جلسة اليوم من خلال التداول بالفيديو من كابل.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2014/420، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (تكلم بالإنكليزية): تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ حزيران/يونيه (S/2014/420) يقدم سرداً وافياً للأحداث والتوجهات في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وقد تم إعداده قبيل الجولة الثانية من الاقتراع في ١٤ حزيران/يونيه. وبالتالي، سأقدم معلومات مستكملة بشأن الأحداث ذات الصلة بالانتخابات منذ ذلك الوقت، والتي حالت دون تواجدي في نيويورك شخصياً لحضور جلسة مجلس الأمن اليوم.

والمجلس يجتمع وسط تحديات تشكل اختباراً للأطر الانتخابية والمؤسسية والقانونية في أفغانستان، ولنضوج قادتها السياسيين. وكيف يدير المرشحان الرئاسيان، السيد عبد الله عبد الله والسيد أشرف غاني أحمد زاي، وقيادة البلد تلك الأحداث، والمأزق الحالي سيكون حيوي الأهمية لوحدة أفغانستان واستقرارها.

وما يبقي على شعورنا بالتفاؤل في هذه الأوقات الصعبة هو التعبير القوي والمشجع للغاية الذي عبر به الشعب الأفغاني عن نفسه في يومي الاقتراع ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه. فبكل الفخر والتصميم، خرج الأفغان لدعم التحول السياسي الديمقراطي وإنهاء دورات العنف المدمر. والانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠١٤ يجريها الأفغان ويديرها الأفغان ويقودها ويؤمنها الأفغان. ولا تزال المؤسسات الانتخابية في مرحلة النضوج، إلا أن المراقبين المحليين والدوليين أقروا بتحسن التحضير للدورة الانتخابية وعقدها مقارنة بما كان يحدث في الماضي. وهذا لا يعني بالتأكيد أنه لم تكن هناك حالات تزوير ومخالفات.

وفي وقت الانتخابات العصيب هذا، يجب أن يكون عزم وتضحية المرشحين والعاملين في الحملة وموظفي الانتخابات ومسؤولي الأمن والناخبين حاضراً بقوة في أذهان قادة أفغانستان.

فقد خرج الملايين لدعم كل من المرشحَين. ولا بد من احترام أصواتهم ورغباتهم وحمايتها. وكون نتائج ذلك الجهد غير العادي في مأزق حالياً، هو مما يجعل الأمر مخيباً للآمال ومحفوفاً بالمخاطر. ومن مسؤولية هيئات الإدارة الانتخابية المستقلة الأفغانية وأصحاب الشأن الأفغان، بما في ذلك وفي المقام الأول المرشحين أنفسهم، ضمان الاستكمال المنظم والمناسب للعملية الانتخابية التي ستفرز قائداً يتمتع بالشرعية.

بعد فترة وجيزة من الجولة الثانية من الاقتراع، وبدعوى التحيز المؤسسي والتزوير على نطاق واسع، آثر السيد عبد الله الانسحاب من العملية الانتخابية. وقد تركزت الاتهامات حول ارتفاع معدلات الإقبال في بعض مناطق البلاد، التي عزاها معسكر السيد غاني، بدوره، إلى جهود التعبئة التي قام بها فريقه. ونأمل أن توفر استقالة كبير موظفي شؤون الانتخابات بلجنة الانتخابات المستقلة التي قدمها مؤخراً الفرصة لاستئناف العملية، وأن تؤدي، بصورة خاصة، إلى مناقشات بين فريقي الحملتين والمؤسسات حول تعزيز الضوابط الفنية والتوازنات حيثما يزعم أن أنماط التصويت غير معتادة، بغية زيادة الثقة في مصداقية العملية الانتخابية وقبول نتائجها.

ويتعين على المرشحين الرئاسيين أن ينخرطوا بشكل فوري مع بعضهم البعض والمؤسسات الانتخابية المكلفة بنشاط في تحديد الحلول للمساعدة في مضي العملية قدماً في ظل تحسين الجودة والمصداقية. ولا يمكن لأي تحول سياسي بجانب الانتخابات أن يقرر القيادة الشرعية للبلاد، التي وافقت عليها الأغلبية، وحماية دستورها ومكاسبها منذ سقوط الطالبان. وتحت ولاية المجلس والأمم المتحدة وأنا، شخصياً، كممثل خاص، يمكن تقديم المساعي الحميدة بناء على طلب من السلطات الأفغانية. وقد تلقينا طلبات من هذا القبيل في الآونة الأخيرة.

ولكنني مازلت أتوخى الوضوح بشأن معايير مشاركة الأمم المتحدة. هناك انتخابات أفغانية. ويمكننا تسهيل توصل الأطراف الأفغانية إلى حلول. يمكننا توفير الخبرة الفنية وتقديم المشورة بشأن الاحتمالات وطرق تعزيز الضوابط والتوازنات حيثما توجد تساؤلات حول العملية. ما لا نستطيع القيام به هو إعداد الحلول واتخاذ القرار نيابة عن الأفغان. تلك مسؤولية حصرية للأفغان. وجهود الأمم المتحدة تساعد المؤسسات الأفغانية وأصحاب الشأن. نحن لا يمكن أن نكون بديلاً لهم أو أن نحل محلهم.

ونظرا للتوتر المتزايد في أعقاب الجولة الثانية، بما في ذلك تزايد الإيحاءات العرقية، ثمة حاجة قصوى للنضوج والحنكة السياسية، ولا سيما من قبل المرشحين الرئاسيين. خلاف ذلك، يتمثل الخطر في المواجهة بين المرشحين وأنصارهما، حيث سيرفض الجانب الخاسر النتائج ويطعن في شرعيتها. وقد يؤدي ذلك إلى مواجهة مطولة مع خطر الانزلاق إلى العنف. ولا يمكن أن تتحمل أفغانستان العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها على الأمن والاستقرار والاقتصاد والمنطقة الأوسع. لا بد أن يتعاون المرشحان بعضهما البعض لمنع مثل تلك السيناريوهات، التي لا يمكن استبعادها في الوقت الراهن، للأسف.

في مثل أوقات التوتر هذه، يمكن للعثرات وسوء الفهم وعدم التواصل وتصرفات عدد قليل من المتطرفين أن يكون لها عواقب وخيمة أوسع نطاقاً.

وأناشد مؤيدي كلا المرشحين التزام الهدوء في خضم خطابية متصاعدة بغيضة وذات نبرة تحريضية قد تحدث انقسامات عرقية. والمؤسف أن ذلك يشمل خطابية تستدعي ذكريات النزاعات الطائفية التي يقتل فيها الأخ أخاه التي دارت في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ويتعين على كلا الزعيمين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بهدف تجنب الانزلاق نحو منحدر الاضطرابات الأهلية وعدم الاستقرار.

وتقع على عاتق الطبقة السياسية في البلد، وخصوصا المرشحين الاثنين، السيد عبد الله والسيد غني، مسؤولية

جسيمة فيما يتعلق بإدارة هذه الحالة. وينبغي احترام رغبات الشعب في اختتام عملية انتقال القيادة في الوقت المناسب ووفقا لقوانين البلد. ويجب على كليهما أن يشاركا بعزم في إيجاد حلول ترمي إلى وضع حد للمأزق الراهن، والإسهام في الزخم التطلعي الذي تحتاج إليه أفغانستان في هذا الوقت الحرج. وكما هو حال الانتخابات في جميع أنحاء العالم، فإن هناك فائزا واحدا فقط في نهاية المطاف. وهناك حاجة الآن إلى حسن قيادة الدولة وليس إلى سياسات حافة الهاوية.

وفي الأوقات الحافلة بالتحديات كهذه، فإن من الأهمية بمكان القدرة على التنبؤ بالدعم الدولي. وينظر إلى سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة على وجه التحديد على أنها فرصة لتسليط الضوء على الالتزامات وتجديدها مع وجود الإدارة الجديدة، بما في ذلك التعاون الإقليمي في المؤتمر الوزاري لعملية وقلب آسيا وعملية إسطنبول الذي استضافته جمهورية الصين الشعبية، والمساعدة الأمنية الدولية الجارية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في ويلز، والأولويات الإنمائية التي تم التوصل إليها في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان. ويتوقف كل هذا على عزم قادة أفغانستان السياسيين ومؤسساتها على التغلب على المأزق الانتخابي واختتام عملية الانتقال السياسي على نحو منظم وفي الوقت المناسب.

وبوجه عام، فقد كان هذا الفصل المشمول بالتقرير واعدا وحافلا بالتحديات بالنسبة لأفغانستان على حد سواء. ففي الجانب الإيجابي، هناك مشاركة السكان وإسهامهم في العملية الانتخابية. ولكن هيمن على ذلك التراجع الاقتصادي المرتبط بعدم الثقة، نظرا لعدم التيقن الحالي، وأنشطة التمرد والمفسدين، بما في ذلك المرتبط منها بشبكات المخدرات والإرهاب الدولي، والمأزق الانتخابي الطويل الأمد، وحدوث الوفيات وتشريد الأشخاص الناجمين عن النزاع والأخطار الطبيعية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، جرت محاولة لاغتيال رئيس أمانة المجلس الأعلى للسلام، معصوم ستانيكزاي، علما بأنه ظل يعمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام. وما زال شعب أفغانستان يتطلع إلى مستقبل أفضل، ويتوقع أن يعمل قادته على تحقيقه.

وختاما، أود أن أشير إلى أن أفغانستان، إلى جانب الأمة الإسلامية بأسرها، يتأهبان للاحتفال بحلول شهر رمضان المبارك. ويحدوني خالص الأمل في أن تساعد مناسبة شهر رمضان المبارك وحدها – التي يسودها التراحم وتجللها الصلوات والتأمل – في تمهيد الطريق نحو مستقبل يعمه السلام والرخاء لأفغانستان مستقرة وموحدة. وأتوجه إلى زميلي المحترم، السفير تانين، وإلى أعضاء مجلس الأمن والشعوب المحبة للسلام، بالتهنئة التقليدية: رمضان مبارك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمبادرة مجلس الأمن اليوم بمناقشة الحالة في أفغانستان. ويسرني أن أكون هنا إلى جانب زميلي العزيز يان كوبيتش لتقديم إحاطة إعلامية بشأن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للحالة الراهنة في البلد.

وقد كان الممثل الخاص للأمين العام، كوبيتش، في غاية الوضوح بشأن المخاطر والتحديات التي تواجه عملية الانتخابات الحالية في أفغانستان. وعلى الأرجح فإن من شأن عملية الانتقال السياسي والعسكري المتوقعة في ٢٠١٤ أن تحدث قدرا كبيرا من عدم اليقين السياسي والأمني، الأمر الذي يجب التصدي له. وفي هذه اللحظة الحرجة، فإن أفغانستان ما تزال بحاجة إلى استمرار الدعم الدولي. وفي حال تراجع التنمية الاقتصادية، مقترنا بتخفيض المعونة الدولية المقدمة،

علاوة على تراجع الثقة في الأعمال التجارية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة.

لقد كانت زراعة المخدرات وإنتاجها أكثر الأنشطة التجارية غير المشروعة والإجرامية ربحية في أفغانستان خلال العقد الماضي. وتشير تقديراتنا في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن قيمة السوق العالمية للأفيون تقدر بنحو ٦٨ بليون دولار، وأن أفغانستان تنتج نسبة ٨٠ في المائة من الأفيون والهيروين على نطاق العالم. وقد تتراوح نسبة تجارة المخدرات بين ١٠ إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي عام ٢٠١٣، وصلت المساحة المزروعة بالخشخاش إلى أعلى مستوى تاريخي قدره ٢٠٩ ٠٠٠ هكتار. وازداد إنتاج الأفيون بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٢، إذ ارتفع إلى ٥ ٥٠٠ طن.

وما تزال أفغانستان مركزا للأعمال التجارية غير المشروعة التي تقدّر عائداتها بعدة بلايين من الدولارات، وتؤثر سلبا على مجالات الأمن وسيادة القانون والصحة والتنمية المستدامة. ولا تقتصر الدوافع وراء هذا النشاط الاقتصادي على الاستهلاك العالمي فحسب، بل تدفعه أيضا المضاربات وممارسات الفساد على الصعيد الوطني. والارتباط بين انعدام الأمن وزراعة الأفيون واضح أيضا. فنسبة ٩٠ في المائة من مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان تقع في المقاطعات الجنوبية والغربية، وهي أقل المناطق أمنا وتنشط فيها بشدة العناصر المناهضة للحكومة وتجار المخدرات. ويعوق غسل الأموال جهود تحصيل الضرائب، ويؤدي إلى نقص الموارد الحكومية وتجفيف الوسائل المالية اللازمة لتمكين الحكومة من مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينطبق هذا على كلا جانبي العرض والطلب، ويعاني البلد من أعلى معدل لإدمان الأفيون في العالم.

وللأسف، فإن هذه المشاكل لم يتم تناولها بشكل ملموس في عمليتي كابول وطوكيو. ونتيجة لذلك، لم يولِ أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الأولوية القصوى للجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات. ومع ذلك، فليس من الإنصاف القول بأنه لم تبذل أي جهود في مواجهة هذا التحدي. وسأعرض هنا بضع حقائق وأرقام بشأن آخر التطورات في هذا الصدد.

فعلى الرغم من الشواغل الأمنية وتلك المتعلقة بالفترة الانتخابية، ما تزال الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات تواصل جهود إزالة محاصيل الأفيون في ١٢ مقاطعة على الرغم من أن رقم الـ ١ ٦٠٠ هكتار التي أزيلت فيها تلك المحاصيل في الفترة الممتدة من بداية الموسم إلى ٢ حزيران/يونيه أقل من المساحة التي سجلت في السنوات السابقة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ نفذت الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات ٤٤٠ عملية أسفرت عن إلقاء القبض على ٣٨٣ متهما، وتفكيك مختبرين لصنع الهيروين، علاوة على ضبط ٢,٨ طن من المواد الأفيونية و ١٣,٨ طن من السلائف الكيميائية.

ويتمثل دور المكتب في المساعدة وتقديم الدعم إلى السلطات الأفغانية المعنية بمكافحة المخدرات، إلى جانب مساعدتها على بذل المزيد من الجهود. ونواصل أيضا بناء الشراكات والتعاون الدولي الفعالين من خلال شبكات من قبيل البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، والمبادرة الثلاثية، التي تضم أفغانستان وإيران وباكستان، ومبادرة أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، في ذات الوقت الذي نواصل فيه العمل بشكل وثيق مع العديد من المنظمات الإقليمية.

وعُقدت مؤخرا أيضا اجتماعات استعراض وزارية بين أعضاء مجموعة أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، والمبادرة الثلاثية، فضلا عن اللجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي، بهدف زيادة تعزيز التعاون في مكافحة المخدرات غير المشروعة، وفي إدارة الحدود بين بلدان غرب آسيا وآسيا الوسطى. وقد أسفرت المبادرة الثلاثية على وجه الخصوص

عن نتائج ملموسة تمثلت في ضبط عدة أطنان من المخدرات، والأهم من ذلك أنها مكنت بلدانها الثلاثة من المشاركة في تعاون بنّاء على المستوى العملياتي.

وما زال المكتب يواصل دعم عمليات إنفاذ القانون في المنطقة من خلال مبادرات جديدة، من قبيل مبادرة المركز الجنوبي المتعلق بالأصول المتأتية عن الجريمة، والخطة العملياتية المتعلقة بالاتجار في الإقليم الجنوبي، ومبادرة الأمن الإقليمي البحري.

علاوة على ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز التعاون في مكافحة المخدرات على الصعيد الأقاليمي لمساعدة البلدان في التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، وشبكات الاتجار بالمخدرات الضالعة في الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية.

في هذا السياق، ندعم الصلات القائمة بين مراكز تبادل المعلومات الاستخبارية حول مكافحة المخدرات، مثل خلية التخطيط المشتركة، في إطار المبادرة الثلاثية، والمراكز الإقليمية الأخرى، بما في ذلك المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، والمركز الخليجي للمعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، ومركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا، والعديد من المراكز الأخرى. ومن أجل توطيد تلك العملية، أطلق المكتب في العام الماضي مبادرة ”تشبيك الشبكات“، التي تجمع ما بين المراكز الإقليمية من أجل تعزيز المعلومات الاستخبارية الجنائية والتعاون في العمليات على طول دروب الاتجار الرئيسية المستخدمة لشحن المخدرات والسلائف من أفغانستان وإليها.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. تحتاج أفغانستان إلى خطة عمل قوية تتخذ نهجاً طويل الأجل للتنمية والسلام والأمن – نهجا مقرونا ببذل جهود فعالة لمكافحة المخدرات من شأنه أن يحقق التوازن بين مختلف عناصر المكافحة من خفض العرض والطلب وتحقيق التنمية البديلة، ومن شأنه أيضاً أن يعمم اتخاذ الإجراءات ضد أمراء المخدرات والجريمة في العمل الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ثمة حاجة إلى نهج أكثر شمولاً في ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، لا بد من الحد من تعرض المواطنين إلى الاقتصاد غير المشروع عن طريق إدخال تحسينات على نوعية حياتهم، بما في ذلك في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وخلق فرص العمل. بطبيعة الحال، تمثل التنمية البديلة أداة أساسية في تلك الجهود يمكن أن تساعد المزارعين على التحول بصورة دائمة عن زراعة المحاصيل غير المشروعة. بيد أن ذلك لن ينجح ما لم نوفر أيضا الأسواق المشروعة للمحاصيل البديلة ونعمل على تحسين البنية التحتية.

ثانيا، يجب أن نقضي على الفرص المتاحة للمجرمين من خلال التركيز على الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون ومكافحة غسل الأموال ومكافحة أنشطة الفساد. تشكل هذه المسائل عنصرا أساسيا من عناصر إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ومع ذلك، ما لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى تحويل نص الإطار إلى عمل ملموس حتى يتسنى لنا القضاء على الفساد في المجتمع الأفغاني ومؤسساته وقطع تدفق الأموال التي تدرها هذه الجريمة.

ثالثا، علينا توليد الإرادة السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى التزام طويل الأمد يعزز أواصر أسرة الأمم المتحدة فضلا عن الجهات الدولية والوطنية صاحبة المصلحة. تستطيع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ أن تساعد أيضا على الصعيد الدولي عن طريق استعراض الإنجازات والتحديات في إطار التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك في أفغانستان.

اسمحوا لي أن أؤكد لمجلس الأمن أن المكتب سيواصل تقديم الدعم إلى أفغانستان في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات

والجريمة وسيمعن في تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في مجال التصدي المتكامل والشامل للمخدرات غير المشروعة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية للمجلس عن طريق التداول بالفيديو، وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا سيما في هذه المرحلة المهمة من تاريخ بلدي. وأشكره بصفة خاصة على التزامه المستمر تجاه أفغانستان طوال الفترة الانتقالية. كما أرحب بوجود السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بين ظهرانينا اليوم. وأعرب عن امتناني لأستراليا، وعلى وجه الخصوص للسفير كوينلان، على دورها القيادي المتواصل في شأن أفغانستان في المجلس. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بتقرير الأمين العام الأخير (S/2014/420) عن الحالة في أفغانستان.

هذه مرحلة حاسمة بالنسبة لأفغانستان. نحن في المرحلة الأخيرة من الانتخابات الرئاسية التاريخية التي يشهدها بلدنا. التحول الديمقراطي هو حجر الزاوية في عملية الانتقال التي يقودها ويملكها الأفغان نحو السلام والاستقرار والازدهار.

عززت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٥ نيسان/أبريل وفي ١٤ حزيران/يونيه الروح الديمقراطية بشكل لم يسبق له مثيل في أفغانستان. وبعد عقود من الصراع، من اللافت أن نرى بلدي وهو ينبري ديمقراطيةً ناشئة ملؤها الحيوية وتتسع فيها رقعة المشاركة في العملية السياسية. يتضح ذلك في التجمعات الجماهيرية التي يحضرها آلاف، والندوات التي تُبث وتُشاهد في جميع أنحاء البلد، وفي التغطية الإعلامية وتبادل المعلومات عبر الهواتف والحواسيب وشاشات التلفاز، وفي اللقاءات العامة للمرشحين، ليس في العاصمة فحسب، ولكن بدرجة كبيرة، على نطاق البلد.

وفي دلالة استثنائية على الإيمان بالديمقراطية، أدلى الأفغان بأصواتهم تعبيراً عن رأيهم في المصير السياسي لبلدهم، على الرغم من التخويف الذي مارسته حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية. وخضبوا بالمداد بنانهم، مؤكدين بشجاعة حقهم في اختيار قائدهم، في تحدٍ للأخطار التي تهدد حياتهم وسلامتهم. وبصنيعهم ذلك فإنهم لم يصوتوا فقط دعماً لمرشح من المرشحين، بل أيضاً دعماً للسلام، ولاستمرار المكاسب التي تحققت على مدى ١٢ عاما، ومن أجل مستقبل أفضل.

فعلوا ذلك بالملايين، في أعداد تجاوزت التوقعات في كلتا الجولتين الأولى والثانية. لقد شاركت جميع قطاعات السكان، بمن فيهم النساء والمجموعات العرقية كافة، في جميع مقاطعات البلد، وفي المدن وفي المناطق الريفية، وفي الجنوب والشمال والشرق والغرب.

واضطلعت عشرات المؤسسات الوطنية، والآلاف من المواطنين بدورهم في إدارة أول عملية انتخابية بقيادة أفغانية كاملة وكفالة نزاهتها وشرعيتها. وقام آلاف من المراقبين المحليين والدوليين المستقلين وممثلي المرشحين بتغطية مراكز الاقتراع ولا يزالون يشرفون على الدورة الانتخابية بأكملها.

ونحن ممتنون للمجتمع الدولي لوقوفه مع الشعب الأفغاني، ولتقديمه الموارد التقنية والمالية واللوجستية لتمكين المؤسسات الأفغانية من إنجاح إجراء الانتخابات. ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمؤسسات الانتخابية الوطنية في إدارتها للتحول الديمقراطي السلمي.

ونلاحظ بكل فخر ما أظهرته المؤسسات الأمنية الأفغانية من مهنية وكفاءة خلال فترة الانتخابات. فقد تسنى بفضل

ما تحلت به من تفانٍ إجراءُ الانتخابات على الرغم من التهديدات الأمنية. علاوة على ذلك، سمح التخطيط الدقيق من خلال تدريب المئات من الشرطيات وأكثر من ألفي مدني، وتعيين أكثر من ٠٠٠ ١٣ باحثة، بمشاركة مختلف شرائح السكان مشاركة نشطة يوم الاقتراع.

ونحس بعميق الأسى للخسائر المأساوية في الأرواح والإصابات بين المدنيين، وموظفي الانتخابات، والمراقبين، وأفراد قوات الأمن الأفغانية الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل حماية مستقبل البلد. وندين الهجمات على البنية الأساسية للمؤسسات الانتخابية، بما في ذلك المكتب الرئيسي للجنة الانتخابية المستقلة في كابل، وكذلك الهجمات على المرشحين ومؤيديهم. ومع ذلك، فإن ما أبداه الشعب الأفغاني كله تقريباً من استهانة بالتهديدات المتطرفة يبعث برسالة قوية مفادها أن طالبان لم تعد تملك القدرة على زعزعة الاستقرار في البلد.

ورغم الخسائر المأساوية التي وقعت أثناء الانتخابات، فقد انتصر السلام والديمقراطية في أفغانستان بوضوح.

ونحيط علما بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة للكشف عن تزوير الأصوات وإدارة الشكاوى المقدمة في الجولة الأولى، بما في ذلك عن طريق إدراج العاملين في الانتخابات المسؤولين عن المخالفات في القائمة السوداء. وفي محاولة من الهيئات الانتخابية لتجنب الأزمة المحتملة وحماية شرعية انتخاباتنا تاريخية، فإنها تدير مرة أخرى المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بالعملية الانتخابية في الجولة الثانية. وتهدف جهودها إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها ودعم القانون الدستوري والانتخابي.

ونحن نقدر استعداد الأمم المتحدة للوقوف دفاعا عن مصالح الشعب الأفغاني عن طريق دعم نزاهة العملية الانتخابية التي يقودها ويديرها الأفغانيون، والتي سوف تؤدي إلى إقامة حكومة جديدة تعبر بصورة شرعية عن إرادة الشعب الأفغاني. ونعتبر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعملية الأفغانية خطوة إيجابية صوب معالجة الشواغل السياسية للجولة الثانية.

وإذ تمر أفغانستان بالمرحلة الانتقالية للمرة الأولى من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر، فإننا نواصل التركيز على الخطوات اللازمة ليتحرك البلد بشكل حاسم صوب ملكية وقيادة كاملتين في عقد التحول. وتتولى المؤسسات الأمنية الأفغانية المسؤولية الكاملة في جميع أنحاء البلد حيث إن العمليات القتالية للقوات الدولية على وشك الانتهاء. وسيستمر الرئيس الأفغاني المنتخب القادم في جعل إقامة علاقة بناءة مع شركائنا الدوليين من الأولويات، بدءا بتوقيع اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة، يعقبه إعداد الصيغة النهائية للاتفاق بشأن دور منظمة حلف شمال الأطلسي في التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة في أفغانستان في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقبل في كارديف في ٤ أيلول/سبتمبر.

أما التقدم الذي تحرزه البلد نحو تحقيق الاستدامة والاكتفاء الذاتي فيعتمد على قدرة المؤسسات الأفغانية على الاضطلاع بالمهام الرئيسية للحوكمة وتقديم الخدمات، وتعزيز التنمية الاقتصادية. سيتطلب ذلك استمرار دعم ومساعدة المجتمع الدولي، على النحو المبين في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي اعتمد في طوكيو في عام ٢٠١٢. ونرحب بالاجتماع الوزاري المقبل في هذا الإطار، الذي سيعقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بوصفه منتدى لتجديد وتنشيط الالتزامات المتبادلة اللازمة لازدهار أفغانستان على المدى الطويل.

وإذ تتجه أفغانستان نحو بداية جديدة، فإن التحديات المترابطة لتحقيق الأمن، والسلام، والحكم الرشيد، والتنمية ستظل تلوح في الأفق بقوة. وقد ذكرتنا الفيضانات المدمرة التي

وقعت في مقاطعة بدخشان الشهر الماضي بالتحديات الطويلة الأجل التي تواجه التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نسلم بأن العقاقير والمخدرات غير المشروعة لا تزال تقوض طريقنا للتنمية المشروعة. ولهذا السبب، سنواصل تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات، وندعو شركاءنا الإقليميين والدوليين إلى التركيز على الحلول التي تحد من الطلب وتكافح الشبكات الإقليمية والعالمية غير المشروعة.

وإذ نفهم أن الإرهاب والتطرف لا يزالان هما العائق الأكبر أمام التنمية في أفغانستان والمنطقة، فسوف نواصل التركيز على جهود السلام والمصالحة مع حركة الطالبان والتركيز على التدابير الأخرى، بما في ذلك قانون مكافحة غسل الأموال الذي أصدره في الآونة الأخيرة المجلس الأعلى للبرلمان الوطني الأفغاني. وسيكون الدور النشط الذي يضطلع به جميع المواطنين – النساء والرجال والأطفال – من الأمور الحيوية للتغلب على تحدياتنا المشتركة في هذا الصدد.

وسيظل العمل على الصعيد الإقليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار ونجاح عقد التحول. ونعتقد أنه من المهم الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في العقد الماضي من أجل توطيد وتوسيع إطار عملي من الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف مع جيراننا والمنطقة على نطاق أوسع، ومن أجل تعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري المقبل المزمع عقده في تيانجين، الصين، في ٢٩ آب/أغسطس.

وإذ توسع أفغانستان تعاونها المتعدد الأوجه مع شركائنا الإقليميين، فإننا نتوقع أن يواصل جيراننا العمل صوب تحقيق الاستقرار الإقليمي. أما العملية التي قامت بها القوات الباكستانية مؤخرا في شمال وزيرستان، وأدت إلى تشريد الآلاف من الأسر إلى مقاطعة خوست في أفغانستان وما يرتبط بذلك من خسائر في الأرواح، فهي مصدر قلق بالغ لحكومة أفغانستان. ونحث جمهورية باكستان الإسلامية على إعطاء أولوية كبيرة لتحقيق مزيد من الأمن في أفغانستان والمنطقة في هذه الفترة الحاسمة.

وتلتزم الحكومة الأفغانية بالإسراع في الانتهاء من العملية الانتخابية بنجاح. وتجري الأعمال التحضيرية على قدم وساق لأول انتقال ديمقراطي وسلمي على الإطلاق للسلطة في أفغانستان. وقد بدأت جميع المؤسسات الحكومية تخطيطها للمرحلة الانتقالية وكلفت لجنة وزارية بالتحضير لحفل التنصيب الرسمي للرئيس الجديد. ونحن نتطلع إلى الترحيب بجميع شركائنا الدوليين والإقليميين من كبار الشخصيات في تلك المناسبة.

وعندما نفعل ذلك، سوف نتذكر أن أفغانستان وشركاءنا الدوليين قد قدموا تضحيات كبيرة من أجل ضمان أن تظل الحرب من مخلفات الماضي. ومن اللازم ألا يعود البلد إلى الأيام التي كان فيها الرصاص هو من يقرر المصير السياسي للبلد وليس الاقتراع. وفي أفغانستان ما بعد حركة الطالبان، لا يمكن الاعتزاز بأي مبدأ أكثر من الاعتزاز بالفكرة القائلة بأن الاستقرار والشرعية ضرورة بالغة. وقد حفز هذا المبدأ استثمارات كبيرة فيما يتعلق بالدولارات التي تنفق والأرواح التي تزهق، وسيكون لتقليصها آثار مدمرة على البلد وشعبه. ومن مسؤوليتنا الأساسية أن نكفل تأمين السلام والديمقراطية في أفغانستان اليوم وغدا وطوال عقد التحول.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية، وأثني عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعمهما البالغ الأهمية للانتخابات الرئاسية في أفغانستان. كما أتوجه بالشكر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين، كما هو الحال دائما، على مشاركته القوية في عمل المجلس بشأن أفغانستان.

لقد كان الانتهاء من التصويت في الانتخابات الرئاسية الأفغانية مرحلة حيوية في العملية الانتقالية التي تمر بها أفغانستان. وقد تحدى أبناء الشعب الأفغاني محاولات الجماعات المتمردة المسلحة لعرقلة العملية وأعربوا عن رأيهم بشكل حاسم تأييدا للديمقراطية. وإننا نحيي شجاعتهم والتزامهم بالتوصل إلى أفغانستان تنعم بالسلام. وتجسد المشاركة القوية للمرأة التقدم الذي أحرزته أفغانستان خلال السنوات العشر الماضية. وسيتوقف مستقبل أفغانستان على الدور الكامل والحاسم للمرأة في التطور السياسي والاقتصادي والمدني.

وسيعتمد اليوم مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الانتخابات في أفغانستان. الأمر الذي من شأنه أن يبعث برسالة قوية عن دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية في أفغانستان وسوف يقر بأهمية تلك الانتخابات التاريخية بالنسبة للمرحلة الانتقالية والتطور الديمقراطي في أفغانستان. ونثني على العمل الرائع الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مساعدة المؤسسات الأفغانية في إدارتها للعملية. وقد كانت الشراكة بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان أمرا حاسما في نجاح إدارة العديد من التحديات الإدارية واللوجستية لإجراء الاقتراع.

ونحن الآن في مرحلة حاسمة من العملية الانتخابية. وننوّه بأهمية المؤسسات الانتخابية الأفغانية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة، بغية كفالة نتيجة شفافة وواضحة وذات مصداقية، وندعو جميع الأطراف إلى الإنخراط مع المؤسسات والعمليات الانتخابية بأناة، وتوجيه شكاواها من خلال الآليات المؤسسية التي أنشأتها القوانين الانتخابية وأنشأها الدستور في أفغانستان. وأداء المؤسسات والعمليات الانتخابية في أفغانستان جزء لا يتجزأ من مصداقية الانتخابات ذاتها.

إن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة. ونحن نتطلع في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى تحقيق معلم تاريخي يتمثل في نقل سلمي وديمقراطي للقيادة في أفغانستان. وأستراليا على استعداد، مع شركائنا، للعمل مع الحكومة الجديدة في سبيل وضع اللمسات الأخيرة على أنماط دعم المجتمع الدولي لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

لقد أثبتت قوات الأمن الوطنية الأفغانية قدرتها المتزايدة على مكافحة التمرد وتوفير الأمن للشعب الأفغاني، بما يتضمن جميع مراحل عملية الانتخاب نفسها. ويجب أن تواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية بناء قدراتها في مختلف أنحاء أفغانستان. وسوف تستمر أستراليا في دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بما في ذلك من خلال التزامنا بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا، مثلما تم الاتفاق عليه في شيكاغو عام ٢٠١٢. ونتطلع إلى إبرام الأطر القانونية اللازمة لتمكين بعثة دولية من توفير التدريب وتقديم المشورة والمساعدة بعد عام ٢٠١٤.

وسيكون من الضروري للحكومة الجديدة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر طوكيو لعام ٢٠١٢ حيال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن المتوقع لشعب أفغانستان أن يرى تحسينات في الحكم وسيادة القانون، بما في ذلك في مجالات العدالة الانتقالية، وإدارة الميزانية، ومكافحة الفساد، وتحسين المساءلة.

ونحن نشجع السلطات الأفغانية على توفير الدعم الكامل للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بغية أن تتمكن من الوفاء بدورها اللازم كمؤسسة فعالة ومستقلة. وتحث أستراليا على التنفيذ الكامل للقانون المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة، وتشجع حكومة أفغانستان على استكمال وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تعزز مشاركة

المرأة بنشاط في عملية السلام والمصالحة. ونرحب بتقرير أفغانستان عن تنفيذ خطتها للأطفال والصراع المسلح، ونشدد على الحاجة إلى تنفيذها تنفيذا كاملا.

وإننا نشعر بالقلق تجاه الإبلاغ عن زيادة الضحايا من المدنيين في أفغانستان، الذين تعزى غالبيتهم العظمى إلى حركة طالبان. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2014/420) أن العبوات الناسفة المحلية هي السبب الرئيسي لوقوع الإصابات في صفوف المدنيين. ونشعر بالقلق إزاء الاستخدام المتزايد للعبوات الناسفة وتطويرها، وما تخلّفه من أضرار بالغة، لا سيما على المدنيين. ولقد خطا المجلس بالفعل خطوات صوب التصدي لهذا الاتجاه في القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، بشأن الولاية الجديدة لنظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان، بحيث تفرض التزاما جديدا على الدول بتعزيز اليقظة حيال الصناعات المعنية بإنتاج المتفجرات أو المواد الخام والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيع العبوات الناسفة، من قبيل المكونات الكيميائية وأسلاك التفجير، والاتجار بها وتخزينها.

ومن الضروري أن تنخرط الدول الأعضاء في تحديد الممارسات الجيدة، بما في ذلك مع قطاع الصناعة، وأن تتبادل المعلومات، وتقيم الشراكات، وتضع الاستراتيجيات الوطنية، وتطوّر القدرات على مواجهة استخدام العبوات الناسفة المحلية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان ألاّ تغيب عن بالنا التحديات الإنسانية الكبرى في أفغانستان، بما في ذلك تشريد أعداد كبيرة من الناس نتيجة الصراع والكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا.

واليوم، سوف يعتمد المجلس كذلك بيانا رئاسيا يتعلق بالمخدرات، وهي مسألة تسبب قلقا كبيرا لكثير من البلدان، بما في ذلك بلدي. ونحن نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده المتواصلة لبناء قدرات السلطات الأفغانية على التصدي لخطر المخدرات الكبير جدا. فهذا الدور سوف يظل دورا هاما.

وختاما، إن أفغانستان تقف على أعتاب التحول. لقد صوت شعبها سلميا لصالح التغيير، مع الاحترام والثقة تجاه العملية الديمقراطية التي تحقق له المزيد من السلام والأمن. ويمكننا أن نكفل بأن تواصل الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وبالتأكيد بلدي، أستراليا، تقديم الدعم له ولحكومة أفغانستان فيما يعملان على تحقيق الاستقرار والشرعية اللذين حددهما السفير تانين بوضوح، باعتبارهما الحافزين اللذين يكمنان وراء التزام الشعب الأفغاني بمستقبله.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نشعر بالتقدير إزاء الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد يان كوبيتش، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف. كما نرحب بالبيان المفصّل الذي أدلى به السفير زاهر تانين.

نرحب بإجراء انتخابات المجلس الرئاسي والمقاطعات في ٥ نيسان/أبريل، وجولة الانتخاب الثانية بين عبد الله عبد الله وأشرف غاني أحمدزاي في ١٤ حزيران/يونيه. ونحيط علما بجهود الحكومة لتشجيع وتعزيز مشاركة النساء، إما كمرشحات أو ناخبات أو مراقبات، ونشيد بمشاركة ٣٦ في المائة من النساء في انتخابات ٥ نيسان/أبريل.

إن الإنتقال السياسي المشروع الذي يستند إلى النتيجة التي يتقبّلها المرشحون والناخبون أمر أساسي لاستقرار أفغانستان. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة أن تكون هذه العملية ذات مصداقية، وشفافة، وشاملة، وأن تمتثل امتثالا كاملا للإطار القانوني والدستوري الذي تحدده الجمعية الوطنية في ذاك البلد. ونحن نسلط الضوء أيضا على العمل الهام الذي تقوم به اللجنة المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة في سبيل التحقق من ذلك.

إن التقدم المحرز بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والفتيات، عامل حاسم لاستقرار البلد. ومن المهم الاستمرار في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع المستويات بغية كفالة مشاركة النساء في عملية صنع القرار، والوفاء باحتياجاتهن على النحو الكافي. وفي هذا السياق، إن إدخال النساء في قوات الشرطة والأمن أمر مهم، وينبغي أن يظل أولوية للسلطات الجديدة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تكفل الحكومة الجديدة التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة إلى أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف ضد المرأة الأفغانية.

ويبيّن تزايد عدد القتلى والإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان نتيجة استخدام العبوات الناسفة المحلية أن هناك مشاكل أمنية خطيرة لا تزال قائمة في البلد. فعدد الحوادث والضحايا هو الأسوأ منذ عام ٢٠١١. ونظرا لذلك، فإننا نؤيد بشدة الأحكام الجديدة المتعلقة بهذه الأجهزة المتفجرة كما وردت في القرار ٢١٦٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس في ١٧ حزيران/يونيه، وهي الأحكام التي تهدف إلى خفض إنتاجها، وانتشارها، واستخدامها.

بالإضافة إلى ذلك، وإلى جانب السيد يوري فيدوتوف، نشعر بالجزع إزاء الزيادة في إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان، حيث بلغ إنتاج الأفيون رقما قياسيا جديدا في العام الماضي. ونحن نكرر الحاجة إلى اتباع نهج شامل ودولي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، بحيث يشمل جهات فاعلة معنية بمسائل الأمن والتنمية والقضايا الإنسانية.

إننا نأسف لاستمرار تدهور الحالة الإنسانية في الشمال نتيجة هطول الأمطار الموسمية الغزيرة، ونعرب للسفير تانين عن تضامننا معه إزاء الخسارة الكبيرة في الأرواح. وفي سياق الصراع الذي امتد لعقود، فإن الضعف المستمر أمام الكوارث الطبيعية، وحالة المشردين داخليا، وانعدام الأمن الغذائي هي تحديات إنسانية كبرى تحتاج إلى أن يجري التصدي لها بطريقة منسقة من جانب السلطات المنتخبة حديثا، والمجتمع الدولي.

ولن يكون ذلك ممكناً بدون ضمان الوصول الكامل والفوري وبلا عوائق للأفراد العاملين في المجال الإنساني.

ويساورنا القلق لأنَّ الإرهاب بأشكاله ومظاهره المختلفة قد ازداد مع الانتخابات، ونحن نُدين الاعتداء على المرشَّح الرئاسي عبد الله عبد الله في ٧ حزيران/يونيه. ومع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أواخر عام ٢٠١٤، يعتقد بلدي أنه سيكون من الضروري مواصلة بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية بغية التصدي للتهديدات والتحديات الناشئة. وهذا سيستدعي تصميما أكبر حيال حالة عدم اليقين الحالية السائدة في أفغانستان.

والمثال المحدد في هذا الصدد هو الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد التزم كلٌّ من المرشحين الرئاسيين بالانضمام إلى ذلك الاتفاق إذا انتُخِب. ومن المهم أيضا أن تُنشئ الحكومة الجديدة شبكات تعاون إقليمي أوثق عبْر العمليات متعددة الأطراف، مثل عملية إسطنبول ومؤتمر طوكيو. والتعاون الإقليمي أساسي أيضا للسلام والمصالحة، شأن الاتصالات مع حركة الطالبان والجماعات الأخرى التي تواصل القتال ضد الحكومة. ومن الأساسي أن يتوافر للحكومة المقبلة الاستقرار اللازم لتنفيذ المرحلة الانتقالية على نحو منظم.

ختاما، أود الإعراب عن دعم شيلي لجهود الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية مع سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فهذا حيوي لاستقرار أفغانستان وتنميتها على السواء، كما هو لاستقرار المنطقة بأسرها.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر كلاً من السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين

العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أشكر السفير الأفغاني زاهر تانين على بيانه.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريقها بأكمله على الدور الهامّ والحيوي الذي أدَّوه في الانتخابات التي اختُتِمت مؤخرا في أفغانستان. فقد قدَّمت هذه البعثة مساهمة كبيرة بمواكبة أفغانستان في مسيرتها نحو بناء الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي. ومع كون الانتخابات في أفغانستان تسجِّل أول مرحلة انتقالية أفغانية من رئيس منتخَب ديمقراطيا إلى آخر، فإننا نهنّئ الأفغان وشركاءهم على بلوغ هذه المرحلة. والمشاركة الحماسية للناخبين في جولتين من الاقتراع أُجريتا في ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه أثبتت التوق الشديد لدى الشعب الأفغاني إلى عملية ديمقراطية. ونحن ندرك إدراكا كاملا أنَّ العديد من الأفغان ينتظرون بشوق نتائج الانتخابات في نهاية العملية الانتخابية، لكي يتسنى استئناف الحياة الطبيعية في بلدهم، بالنظر إلى الفترة الطويلة التي استغرقتها.

وإذ ننتظر إعلان النتائج الرسمية، المقرر في ٢٢ تموز/يوليه، من المهم للمقترعين والمرشحين ممارسة أقصى حدود الصبر والاحترام للعملية الانتخابية وولاية السلطات. ونناشد المرشحين ومناصريهم الإحجام عن التحريض على العنف لأنّ البلد لا يزال في وضع هشّ. ونؤكّد أيضا أنه يتعيَّن على الفائز أيّاً كان أن يدرك أنّ الحوكمة الشاملة لتنوُّع البلد حيوية لاستقرار أفغانستان في الأجل الطويل ولتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية.

وتبقى الحالة الأمنية في أفغانستان هشّة. ومع زيادة الحوادث المتعلقة بالأمن، والبالغة ٢٢ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، تُحيِّي رواندا قوات الأمن الوطنية الأفغانية على التقدُّم الذي أحرزته في ضمان الأمن القومي. فقد أثبتت قدرتها المتنامية على التصدي للتحديات الأمنية، ونحن نحيِّي بالتحديد جهودها أثناء فترة الانتخابات. ونعلم أنه بحلول نهاية السنة، ستكون قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد تولَّت المسؤولية الكاملة عن أمن أفغانستان مع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. لذا، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم وتعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

والمصالحة الوطنية أيضا عند مفترق طرق لا مفرَّ منه على المسار نحو إحلال استقرار دائم للبلد. ورواندا تدعم مبادرة شاملة للجميع وسلمية، وتُدرك أهمية العملية الجارية بقيادة ومُلكية أفغانيتين. وفي هذا الصدد، تتّسم مساهمة الأطراف الإقليمية الفاعلة في تحقيق السلام والاستقرار المستدامَين، بما في ذلك عبْر دعم الحوار بين الأفغان، بأهمية بالغة. ولم يكن هناك غِنى أيضا عن الدعم القوي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للمجلس الأعلى للسلام في بناء الثقة والطمأنينة.

وإننا نؤكد أهمية الالتزام العام المتبادل الذي تمّ التعهد به في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في تموز/يوليه ٢٠١٢، بصفته أداة لا بدَّ منها لتوجيه التعاون بين أفغانستان وشركائها في التنمية. وتنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة أساسي لاستقرار أفغانستان طويل الأمد ونجاحها المستقبلي. وإننا نشجِّع السلطات الأفغانية على احترام التزاماتها في مجالات تعزيز الحكم الرشيد، وتنفيذ الإصلاحات الضرورية، ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان. وعلى هذه الخلفية، ندرك التقدم البارز الذي أُحرز في العملية.

وتبقى المخدّرات مشكلة رئيسية في أفغانستان ومحيطها. إنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. والجهود المتواصلة لقمع الاتجار بالمخدرات من شأنها تمكين المجلس أن يكافح بفعالية

الإرهاب والإجرام المُموَّلَين من المخدرات. ولم يتمّ حتى الآن تحقيق نتائج ملموسة، نظراً لعدم بذل جهود جادة مشتركة من جانب كل أصحاب المصلحة في المنطقة لكبح إنتاجها.

وإننا نرحب بمشروع البيان الرئاسي (S/PRST/2014/12) الذي سيعتمده مجلس الأمن بعد قليل بشأن الاتجار بالمخدرات، والذي يعبِّر تعبيراً كاملا عن موقف المجلس حيال المسألة، ويدعم الآليات الإقليمية والأقاليمية والدولية في مكافحة المخدرات غير المشروعة. ونأمل أن يُسهم في مكافحة هذا البلاء.

ختاما، أود أن أقول إنَّ لمؤسسات أفغانستان دوراً كبيرا تؤديه في ضمان أن تكون مرحلتها الانتقالية ناجحة، ويكون التقدم المحرَز بتوجيه ذاتي، ويشكِّل الأساس لسلام أفغانستان وأمنها ونموِّها وتنميتها مستقبلا. وسنواصل دعوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها والمجتمع الدولي، إلى مواصلة مواكبة الأفغانيين نحو طموحاتهم.

السيدة كازراجينه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إنّ ليتوانيا تؤيد البيان الذي سيُلقى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لقد كانت الانتخابات الرئاسية مناسبة تاريخية لأفغانستان ومرحلتها الانتقالية وتنميتها الديمقراطية. وإننا نحيِّي أبناء شعب أفغانستان على شجاعتهم في الإدلاء بأصواتهم على الرغم من التهديدات والاعتداءات من جانب حركة الطالبان والجماعات المتطرفة والإرهابية الأخرى. لقد أثبت شعب أفغانستان أنَّ الأصوات هي المهمة وليس العنف. وإننا نحيِّي بشكل خاص النساء الأفغانيات على تصميمهنّ أن يكون لهنّ رأيهن في الانتخابات، وأن يشاركن بنشاط أكبر في الحياة السياسية للبلد، في مواجهة الوصم المستمرّ.

ومن بين أفرقة المرشحين في الجولة الأولى، كان ثلاثة من المرشحين لمنصب نائب الرئيس من النساء. ومن المشجع أنه كان هناك ما يقرب من ٣٠٠ امرأة من بين المتنافسين في انتخابات مجالس المقاطعات وأن ٩٧ منهن فزن، وفقا للنتائج الأولية.

ومن المهم للغاية التعبير عن إرادة الشعب. وسيكون عمل اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية مهما في الأيام المقبلة. ونحث المرشحين الباقين على الانخراط بشكل بناء مع المؤسسات الانتخابية والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تحرض على العنف أو الاضطرابات المدنية أو قد تؤدي إلى عدم الاستقرار. وبعد الانتهاء من النظر في الشكاوى وفقا للقانون، نحثهم على القبول بالنتيجة.

ونرحب بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعملها مع السلطات الأفغانية والشعب خلال الفترة السابقة على الانتخابات وأثناء إجرائها. وقد نشر الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أفرقتهما لمراقبة الانتخابات. ونحث القيادة الأفغانية على الاستفادة الكاملة من ملاحظاتها في الانتخابات المقبلة.

ونثني على الجهود التي بذلتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية في ضمان الأمن خلال الانتخابات، وهو ما أظهر قدرتها المتنامية على تنفيذ عمليات أمنية واسعة النطاق وتوفير الأمن في جميع أنحاء البلد بصورة فعالة. وأريد أن أشدد بشكل خاص على دور قوات الأمن في حماية النساء وتوفير بيئة مواتية لمشاركتهن في الانتخابات.

ومع ذلك، لا يزال الوضع الأمني يشكل مصدرا للقلق وتحديا للقيادة الجديدة في أفغانستان. ولا يزال المدنيون يجدون أنفسهم فريسة للقتال بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ونحن

قلقون بشكل خاص إزاء الزيادة في الخسائر بين المدنيين، والتي تشمل النساء والأطفال. وجاءت الأسلحة المتفجرة مرة أخرى على رأس أسباب سقوط ضحايا من المدنيين، حيث برزت الأجهزة المتفجرة المرتجلة باعتبارها سلاحا مثيرا للقلق بشكل خاص. وخلال الأشهر الثلاثة المنقضية، قُتل أكثر من ١٠٠ طفل أو جرحوا نتيجة تعثرهم في هذه الذخائر التي لا تحمل في الغالب علامات تعريف كافية. ونلاحظ أيضا بقلق تزايد عدد الحوادث في شرق البلد التي تشنها طائفة من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة والتي تعمل بالتوازي مع حركة طالبان.

وستظل المساعدة الدولية لدعم الجيش والشرطة الأفغانيين ضرورية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ونؤكد مجددا دعمنا لعملية الانتقال ونتطلع إلى توصل القيادة الجديدة للبلد سريعا إلى اتفاق بشأن مركز القوات. وتتعهد ليتوانيا بالمساهمة في دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤.

ونلاحظ أيضا أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في الحوار بين الحكومة والمعارضة المسلحة. وثمة حاجة إلى مواصلة تلك الجهود، بما في ذلك على المستوى المحلي، حيث تتسم بأعلى قدر من الفعالية. ونرحب بمشاركة البعثة في تيسير مبادرات الحوار والسلام المحلية، بما في ذلك من خلال جهود المجتمعات المحلية في نورستان ومن خلال إصدار أحدث تقرير عن ”حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام“.

ولا يمكن بناء أفغانستان مستقرة وآمنة ومستدامة اقتصاديا إلا بالاستناد إلى سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإعمال حقوق المواطنين. غير أن التقدم في حالة حقوق الإنسان الأفغانية لا يزال محدودا. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، حسبما أوردت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تعرض المدارس للهجوم من قبل أطراف الصراع ولا يزال المعلمون عرضة للتهديد ولا يزال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل محرومين من حقهم في التعليم. وندعو السلطات الأفغانية إلى إقرار خريطة طريق لتعزيز تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة.

ونرحب بإعادة أحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تمكن المرأة من الشهادة ضد أقاربها. ونرحب أيضا التدابير المتخذة لتتبع إنفاذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ولتتبع الضحايا المدنيين، مصنفين حسب نوع الجنس. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها. وبعثة الأمم المتحدة لها دور هام آخر في هذا الصدد. وينبغي ضمان استقلال وفعالية لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة.

والتعاون الإقليمي ضروري لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، لأن تحديات اليوم لا تعرف الحدود. ومما يثلج صدورنا دعم وتصميم دول المنطقة، بما في ذلك من خلال عملية ”قلب آسيا“ في إسطنبول. والأمر يتطلب الاستمرار في إيلاء اهتمام عاجل للوضع الاقتصادي الخطير لأفغانستان والاقتصاد غير المشروع ومسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات.

أخيرا، وبالنظر إلى كثرة التحديات، ستظل البعثة شريكا أساسيا لحكومة أفغانستان في ضمان نجاح عملية التحول والحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه ودعم الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. وليتوانيا ستقدم الدعم الكامل لأفغانستان في جهودها المتواصلة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنوه

بحضور الممثل الدائم لأفغانستان، سعادة السيد ظاهر تانين، وأشكره على بيانه.

وستركز تعليقاتي على ثلاثة جوانب للحالة في أفغانستان: التطورات السياسية والقضايا الإنسانية وجهود مكافحة المخدرات.

بخصوص التطورات السياسية، نلاحظ مع الارتياح أنه، على الرغم من تهديدات طالبان بشن حملة من العنف لتعطيل الانتخابات الأخيرة، إدلاء الملايين من الناخبين بأصواتهم. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2014/420)، فقد أسهمت سلسلة من المناظرات التلفزيونية بين المرشحين للرئاسة والتعبئة المحلية في ما يتعلق بانتخابات مجالس المقاطعات في التوعية المدنية وزيادة إقبال الناخبين. وهذا مؤشر واضح على أن الشعب الأفغاني يؤمن بالديمقراطية. ونحن نهنئهم على نجاح الانتخابات ونتطلع إلى الإعلان عن النتائج النهائية في الشهر المقبل. وفي غضون ذلك، نحث المرشحين على الامتناع عن الخطب الملهبة للمشاعر والأفعال الأخرى التي يمكن أن تشكل خطرا على الأمن القومي لأفغانستان.

وعلى صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يسرنا أن نلاحظ أن جميع الحملات الانتخابية تصدت لقضايا المرأة. وضمت ثلاثة أفرقة مرشحات لمنصب نائب الرئيس وكان ٢٩٦ من المرشحين في انتخابات مجالس المقاطعات وعددهم ٢ ٥٩١ من النساء. ولتشجيع مشاركة المرأة في التصويت، دربت الحكومة ٥٨١ سيدة من أفراد الشرطة و ٢ ٢٤٥ سيدة، بالإضافة إلى تجنيد ١٣ ٦٩٠ من الباحثين الإناث للانتخابات. والقانون ينص أيضا على تخصيص ٢٠ في المائة من مقاعد مجالس المقاطعات في جميع أنحاء البلد للنساء. وشكلت النساء نسبة ٢٣ في المائة من بين ٣٦٢ ٧٨٠ من وكلاء الأحزاب والمرشحين المسجلين في الجولة الأولى من الانتخابات. وإذا ما نظرنا إلى ذلك على ضوء المشاركة المحدودة للمرأة في الحياة السياسية الأفغانية في التاريخ الحديث، فإن مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأفغانية يحمل دلالات هامة للغاية. فهو يظهر إلى أي مدى جرى تمكين المرأة في أفغانستان. ونود أن ننوه بدعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية في أفغانستان من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي.

وفي ما يتعلق بالقضايا الإنسانية، نحيط علما على نحو إيجابي بموافقة فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا على خريطة طريق لتنفيذ سياسة وطنية بشأن المشردين داخليا. إننا نأمل أن يعزز ذلك، إدارة مشكلة المشردين داخليا في أفغانستان. ومع ذلك، يساورنا القلق جراء القيود التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية. والتي تشمل تنفيذ هجمات على الأفراد والأصول والمرافق. وقد أدت بعض هذه الهجمات إلى مقتل عاملين في المجال الإنساني.

ونحن نشيد بأعضاء المجتمع الإنساني العاملين في مختلف أنحاء أفغانستان في ظل ظروف صعبة.

وفيما يخص مكافحة المخدرات، فإننا نثني على الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويعد القضاء على ١ ٤٧٣ هكتارا من خشخاش الأفيون، إنجازا هاما في الحرب التي تشنها الحكومة على تجارة المخدرات. ولأنه من المعروف أن العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية تمول أنشطتها من إنتاج المخدرات والاتجار بها، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية فيما يخص مكافحة تلك الجرائم، سيحرمها من مصادر الأموال، ومن المأمول أن يقلص قدرتها على التنظيم.

وفيما يخص مكافحة المخدرات أيضا، فإننا نفهم أن هناك دائما تقريبا بعدا إقليميا للاتجار بالمخدرات. ويجعل ذلك من التعاون الدولي جزءا أساسيا من استراتيجية شاملة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا

بالتقدم المحرز في إطار البرنامج الإقليمي لأفغانستان وبلدان المنطقة في مجالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، والحد من الطلب والدعوة إلى إجراء البحوث.

وإننا نحيط علما أيضا بشكل إيجابي بالتقدم المحرز، ضمن أطر التعاون الإقليمي، بما في ذلك مبادرة أفغانستان وقرغيزستان وطاجيكستان، والمبادرة الثلاثية، التي تشمل أفغانستان وإيران وباكستان. وتشمل النتائج الإيجابية لتلك المبادرات تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات، وإدارة الحدود وإنفاذ القانون. إننا نشجع السلطات الأفغانية على تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات مع جيرانها، لتعزيز المكاسب التي تحققت في الحرب على المخدرات.

وأود أن أختتم بالإشادة بالممثل الخاص للأمين العام كوبيتش، على قيادته والتزامه بتحقيق ولايته. كما نثني أيضا على موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهم الشاق في ظروف صعبة. ونأمل رؤية أفغانستان تنعم بالسلام والازدهار والاستقرار والديمقراطية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكره وكامل فريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهما الثابت والمهني، فيما يخص دعم الشعب الأفغاني وحكومته، في هذه المرحلة البالغة الأهمية.

إنني أرحب بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المجلس اليوم، وأشكره شكرا جزيلا على إحاطته الإعلامية.

وأشكر مرة أخرى، السفير تانين على حضوره وملاحظاته.

إننا نجتمع في فترة تاريخية بالنسبة لأفغانستان. فقد خرج ملايين الأفغان، للتصويت ليس مرة واحدة، بل مرتين، خلال الأشهر الأخيرة، في انتخابات ستحدد في نهاية المطاف نقل السلطة بشكل ديمقراطي لأول مرة في تاريخ البلد. وقد شكل ذلك تصرفا شجاعا قام به الأفغان، الذين تحدوا تهديدات حقيقية لتأكيد ممارسة حقهم الديمقراطي الأساسي. وأنا أزعم، أن ثمة أسباب للتفاؤل تتجاوز تصويت ملايين الأشخاص. وأدت العديد من المؤسسات الأفغانية التي تطورت على مدى العقد الماضي دورا رئيسيا في العملية الانتخابية. وشارك مرشحا الرئاسة في مناظرات تلفزيونية قوية زادت من الوعي العام بمواقفهم. وغطت حملاتهم الانتخابية صحافة ناضجة ومستقلة. وأوفد ما يناهز ٧٠ منظمة أفغانية أكثر من ١٨ ٠٠٠ مراقب، لزيادة الشفافية، ووفرت قوات الأمن الأفغانية، الأمن في جميع مراحل العملية.

ربما شهدت النساء الأفغانيات القدر الأكبر من التغيير. لأنه تحت حكم طالبان، كانت النساء الأفغانيات مستبعدات تماما من الحياة العامة. وقد أدلت خلال هذا العام، أكثر من ٢,٥ مليون امرأة بأصواتهن في الجولة الأولى من التصويت. ولكن هذا ليس كل شيء. فقد رصدت مراقبات مراكز الاقتراع، وترشحت مجموعة من النساء وفزن بمقاعد في مجالس المحافظات. ويمكن للشعب الأفغاني الافتخار بتحقيق ذلك التقدم.

وحتى ونحن نشيد بهذه الخطوات إلى الأمام، فإننا ندرك التحديات التي لا تزال قائمة. ويتمثل أحد تلك التحديات في تقييم مزاعم تزوير الانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نحث كلا المرشحين على البقاء على اتصال مع المؤسسات الانتخابية في أفغانستان، المتمثلة في اللجنة المستقلة للانتخابات، واللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية، وتقديم أي دليل إليهما بخصوص تزوير الانتخابات. وندعو تلك المؤسسات لضمان الاستعراض والفصل السريع والدقيق والمحايد في جميع الادعاءات، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال عنف، وإدانة أعمال العنف إذا ما وقعت وعند وقوعها. وعلاوة على

ذلك، فإننا نعتقد أنه بوسع البعثة الاضطلاع بدور بالغ الأهمية فيما يخص تسهيل هذه العملية واستمرار الحوار بين المرشحين والهيئات الانتخابية الأفغانية.

وبغض النظر عن إسم المرشح الفائز، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع الرئيس المقبل لأفغانستان، من أجل مساعدة الشعب الأفغاني على بناء بلد أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا. ولذلك السبب، أعلن الرئيس أوباما الشهر الماضي أننا مستعدون للحفاظ على ما يقرب من ٩ ٨٠٠ جندي أمريكي في أفغانستان في بداية عام ٢٠١٥. وسوف تساعد هذه القوات على تدريب وتقديم المشورة ومساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، كجزء من دعم منظمة حلف شمال الأطلسي الحاسم، وملاحقة فلول تنظيم القاعدة. ويتوقف ذلك الدعم على إبرام اتفاقية أمنية ثنائية، إلتزم كلا المرشحين الأفغانيين بالتوقيع عليها.

وستظل المساعدة الدولية حيوية لضمان الاستقرار في أفغانستان في المستقبل. ويمكن أن يكون الشعب الأفغاني على ثقة بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بدورها فيما يتعلق بتقديم دعم متعدد الأوجه في الأجل الطويل. وسيشمل ذلك تقديم المساعدات المالية، لدعم وجعل قوات الأمن الوطنية الأفغانية قوات محترفة، وتقديم المساعدات الإنسانية لمعالجة المشاكل العويصة، مثل مشكلة سكان البلد المشردين بأعداد ضخمة، والقيام باستثمارات رئيسية في مجال التنمية المؤسسية والاقتصادية الأفغانية. وسوف يكون ذلك الدعم حاسما لحشد المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي.

وسوف تحتاج أفغانستان أيضا مساعدة من جيرانها. وتحقيق أفغانستان أكثر استقرارا، أمر ضروري لتثبيت الأمن في المنطقة، كما هو انخراط المنطقة بشكل دائم في بناء السلام والاستقرار في أفغانستان. ومن المهم مواصلة الشركاء الإقليميين تعزيز تنمية أفغانستان، من خلال اتخاذ مبادرات مثل عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالقيادة الصينية على استضافتها مؤتمر قلب آسيا الوزاري خلال شهر آب/أغسطس.

وسوف يعتمد تقدم أفغانستان أيضا على استمرار الدعم الدولي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجعلها قوية، حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاستمرار في العمل بشأن القضايا المصيرية بدءا من تنسيق المساعدات الإنسانية إلى تعزيز الدبلوماسية الإقليمية، ومن رصد ممارسات حقوق الإنسان إلى دعم تطوير المؤسسات الرئيسية مثل نظام العدالة. ونحن نتطلع إلى مناقشة مستقبل تلك البعثة مع الحكومة الأفغانية الجديدة، ومع الزملاء في مجلس الأمن.

دعوني أكون واضحة، لا يمكن للدعم الخارجي وحده ضمان استفادة أفغانستان من كامل إمكاناتها. وفي نهاية المطاف، فإن أصعب الخيارات حول مستقبل البلد سيقع على عاتق قادته، الذين سوف يحتاجون للبناء على المكاسب الهامة التي تحققت على مدى العقد الماضي. وكما أظهرت ذلك شجاعة وتصميم الشعب الأفغاني خلال الانتخابات الأخيرة، فإن الأفغان على استعداد للمخاطرة بشكل كبير، من أجل بناء بلد أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا. ويجب أن نستمر في تقديم الدعم لهم.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): إنني أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانيهما.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

عندما يتصرف الرجال والنساء بشجاعة، فإن رجالا ونساء آخرين سيقتدون بهم على الدوام. ففي ٥ نيسان/أبريل و ١٤ حزيران/يونيه، وأمام أخطار كبيرة، اختار الرجال والنساء الأفغان طريق الاقتراع، وحذا حذوهم الملايين. وعلى الرغم من الترهيب والتهديدات، بل العنف أيضا، أبان أبناء الشعب الأفغاني عن إصرارهم على تقرير مستقبلهم ومصيرهم من خلال اختيار طريق السلام والديمقراطية. إن شجاعتهم وإصرارهم يستحقان الإعجاب والثناء، شأنهم في ذلك شأن أعمال قوات الأمن الأفغانية، التي تمكنت من استتباب الأمن خلال عملية الاقتراع، على الرغم من محاولات تقويض سير التصويت باستخدام العنف.

واليوم، من الأهمية بمكان أن يكافأ الناخبون الأفغان على شجاعتهم، وألا تُخَيَّبَ آمالهم في الانتخابات. وبالتالي، فإننا نناشد التحلي بروح المسؤولية جميع الأطراف المعنية – أي المرشحين، الذين ينبغي أن يتعاونوا مع المؤسسات المسؤولة عن العملية الانتخابية ويحترموا سلطتها؛ والمؤسسات ذاتها، التي ينبغي أن تقوم بمهامها على نحو شفاف وفعال. وإذا وقعت منازعات، ينبغي معالجتها في الإطار القانوني القائم لذلك الغرض، وليس من خلال وسائط الإعلام أو بالترهيب والعنف.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، عندما تنتهي العملية الانتخابية وتُعلَنُ النتائج، سيكون هناك فائز وخاسر. لكن أفغانستان قاطبة ستكون هي الفائزة إذا اختار المرشح المنهزم الاعتراف بهزيمته بكرامة، مُعززاً بذلك شرعية الرئيس المنتخب. وسينتصر الشعب الأفغاني قاطبة إذا اختار المرشح المنتخب تشكيل حكومة جامعة تمثل تنوع أفغانستان. عندئذ فقط، ستكون هذه الانتخابات قد أسهمت في تهيئة الظروف اللازمة لكي تتقدم أفغانستان على مسار الاستقرار والديمقراطية والسلام.

ولا بد أن تُكَلَّلَ العملية الانتخابية بالنجاح. لكن يجب إحراز التقدم في مجالات أخرى أيضا بغية تعزيز التقدم الذي أحرزته أفغانستان في العقد الماضي، بدءا بحقوق الإنسان وحقوق المرأة. ونأمل أن يمنح رئيس الدولة المقبل للنساء مناصب مهمة في حكومته، وأن يعزز على نحو جدي مشاركتهن في عملية السلام والمصالحة. كما نأمل أن تكفل السلطة التنفيذية المقبلة التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالعنف ضد النساء. وسيكون مستوى مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية مقياسا جيدا لتطور مكانتهن في الحياة العامة.

وفيما يتعلق بمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة، فإننا نعرب عن ارتياحنا لتقديم الحكومة الأفغانية تقريرها الثالث إلى الأمم المتحدة عن تنفيذها لخطة العمل لمكافحة تجنيد واستخدام الأطفال في قوات الأمن لديها. ولا شك لدينا في أن الحكومة ستقوم عما قريب باعتماد خارطة الطريق التي وُضِعت على نحو مشترك مع الأمم المتحدة بغية تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل. ونحن ممتنون للأمين العام لإدراجه في تقريره (S/2014/420) معلومات عن جميع الانتهاكات المقترفة في حق الأطفال في أفغانستان، فضلا عن تنفيذ خطة العمل. ونشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الكتيب الذي أعدته بصورة جيدة بشأن حماية الأطفال الأفغانيين في النزاعات المسلحة، ونحض على توزيعه على أوسع نطاق ممكن.

ويشكل الازدياد المتواصل لعدد الخسائر من المدنيين في النزاعات مسألة تثير بالغ القلق. وندين بشدة الهجمات العشوائية على السكان المدنيين، التي تثبت أن أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها هو الأمن بصورة عامة وحماية المدنيين على نحو خاص.

وفيما يتعلق بالأمن، أعرب العديد من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك لكسمبرغ، عن رغبتهم في مواصلة مشاركتهم مع الشعب الأفغاني وقوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. ولذلك لا بد من إزالة أي وجه من أوجه انعدام اليقين فيما يتعلق بالبعثات الدولية المقبلة دعما لقوات الأمن الأفغانية. وبذلك

ستوجه أفغانستان إشارة قوية إلى شركائها بشأن مدى حزم التزامها. ونشيد بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم هذا الصباح في ذلك الصدد. إن تجدد أنشطة الاتجار بالمخدرات وزراعة الأفيون في أفغانستان سبب آخر للشعور ببالغ القلق. وينبغي معالجة هذه المشكلة المعقدة على نحو مباشر، ليس فحسب للأسباب البديهية المتعلقة بالصحة العامة، بل أيضا لأن غالبا ما تكون هناك صلات بين قوات التمرد والأنشطة المتعلقة بالمخدرات. وستتطلب مواجهة هذا التحدي التزام الجميع في أفغانستان أولا، ولكن أيضا على الصعيد الإقليمي ومن جانب المجتمع الدولي. وترحب، لكسمبرغ، من جانبها، على نحو إيجابي بأي مبادرة لتعزيز أوجه التآزر بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وهذه لحظة مناسبة أيضا للتذكير بأن مسألة المخدرات لا يمكن عزلها عن تنمية الاقتصاد الأفغاني بصورة عامة. وإذا كانت زراعة الأفيون تتزايد، فإن ذلك يعزى جزئيا لانعدام البدائل الاقتصادية. ومما لاشك فيه أن اتخاذ التدابير لتعزيز النمو وإيجاد فرص العمل ينبغي أن يكون من بين أولويات الحكومة الجديدة. وهنا أيضا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ما تم التعهد به في مؤتمر طوكيو من التزامات بشأن المساءلة المتبادلة. ومواصلة الدعم المالي الدولي ينبغي أن تقترن بالتزام الحكومة الأفغانية بالإصلاحات الاقتصادية، وسيادة القانون، والحوكمة القائمة على التنمية، ومكافحة الفساد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما يقومون به من عمل ممتاز في بيئة خطيرة وصعبة. وفي هذا الوقت الحاسم، من الأهمية بمكان أن تُوَفّرَ لها الوسائل لمواصلة وجودها في المحافظات وبقائها قريبة قدر الإمكان من الشعب الأفغاني.

السيد الحمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية، فضلا عن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم في ظروف خطيرة. كما أود أن أشكر السيد يوري فيديتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه في وقت سابق.

لقد أعرب أبناء الشعب الأفغاني من خلال مشاركتهم الشجاعة في انتخاباتهم التاريخية عن التزامهم بالعملية السياسية، ورفضهم للعنف وإصرارهم على العمل بثبات من أجل النهوض بعملية إرساء الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، يود الأردن أن يشيد بمشاركة الشعب الواسعة في الجولة الأولى للانتخابات على الرغم من التهديدات الإرهابية. كما نشيد بالالتزام السياسي الذي أبداه المشاركون تجاه المؤسسات الانتخابية، التي يجب أن يتواصل عملها بشفافية ونزاهة وفعالية بغية بناء ثقة الناخبين والمرشحين في العملية الانتخابية. ونحيي عمل السلطات وقوات الأمن الأفغانية فيما يتعلق بحماية الناخبين، لا سيما النساء، وهم يحققون تطلعاتهم المشروعة في انتخاب ممثليهم ورئيسهم بصورة عادلة وآمنة وحرة. وندعو المرشحين الرئاسيين إلى إيلاء الأسبقية لمصالح أفغانستان وشعبها، وبذل قصارى جهدهما لإنهاء حالة الجمود حتى يتسنى للرئيس الجديد تولي مسؤولياته في أقرب وقت ممكن. وقد يدفعنا التقدم الغض في أفغانستان للتفاؤل، لكن يجب علينا، في الوقت نفسه، أن نكون واقعيين في تقييم التحديات التي ستواجه الرئيس الأفغاني المقبل خلال عملية الانتقال وبعدها. فما زالت الحالة الأمنية صعبة. وما زال المدنيون وقوات الأمن الوطنية الأفغانية حتى يومنا هذا عرضة للهجمات الإرهابية التي يدينها الأردن بأشد العبارات.

وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أنه من دون دعم دولي كبير ومستمر ونشط لأفغانستان خلال عملية الانتقال وبعدها، ستجد السلطات هناك صعوبة في مواجهة جملة من

التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المترابطة. ونتفق مع الأمين العام على أنه يجب ألا يشعر الأفغان بأنه قد تم التخلي عنهم. ونشاركه في دعوة الدول للوفاء بالتزاماتها في توفير الأمن والمساعدة الإنمائية، حتى مع التخفيض الفعلي لقواتها في أفغانستان. ولا بد أيضاً من تكييف دور الأمم المتحدة مع التغيرات على الأرض خلال الفترة المقبلة حتى تتمكن من إيصال المساعدات الدولية للشعب الأفغاني.

وعلى الحكومة الأفغانية نفسها الاستمرار في الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتفعيل سيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد، حتى لا تجد قوى التطرف مسوغاً شعبياً لأعمالها. وعلى جميع القوى السياسية في أفغانستان أن تعمل معاً ضمن الأطر الدستورية لتحقيق الوحدة الوطنية.

إن أمن أفغانستان يؤثر ويتأثر بمحيطه الإقليمي، مما يستوجب تعزيز العلاقات الثنائية بين أفغانستان ودول الإقليم وتحقيق التعاون الإقليمي والتواصل السياسي والأمني المباشر، والمتابعة الجادة لنتائج العمليات والمؤتمرات ذات الصلة. كما أن التعاون الإقليمي الميداني ضروري للتصدي لإنتاج وتجارة وتهريب المخدرات، التي تهدد مستقبل أفغانستان اجتماعياً واقتصادياً، وتشكل أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يرحب الأردن بالمبادرات الإقليمية التي تتعامل مع مراقبة المخدرات وإدارة الحدود وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية. ويشيد بجهود الحكومة الأفغانية في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ويدعوها لعدم التهاون في التعامل مع تلك الآفة. ويؤكد الأردن على أهمية دور الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على ضرورة أن يبقى مجلس الأمن مطلعاً على التطورات المتعلقة بهذا الموضوع.

أخيراً، يتقدم الأردن بالشكر لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، الاتحاد الروسي، على البيان الرئاسي الذي يؤكد على ضرورة تعاضد المجتمع الدولي في مكافحة آفة المخدرات.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيتش ويوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أشكر السفير تانين على ملاحظاته.

بعد إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، تمر أفغانستان بمنعطف حاسم في انتقالها السياسي. ونحن نحيي ذلك الإقبال الواسع النطاق في الانتخابات الرئاسية في أفغانستان رغم تهديدات الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. والجهود التي يقودها الأفغان من أجل العملية الانتخابية، بما في ذلك جهود المؤسسات الانتخابية الأفغانية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، جديرة بالثناء أيضاً. وكمساهم في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان وجود ضباط أمن من الإناث في مراكز الاقتراع، نشيد خصوصاً بشجاعة النساء الأفغانيات اللاتي أدلين بأصواتهن في الانتخابات.

وعلى الرغم من تلك الجهود الجديرة بالثناء، لا بد من ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية برمتها. وفي المرحلة الأخيرة من انتخابات الإعادة الرئاسية، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المرشحين وأنصارهم، الامتناع عن أي عمل للتحريض أو العنف أو الفوضى. ويجب احترام المؤسسات والعمليات الانتخابية التي أنشئت وفقاً للقوانين والدستور في أفغانستان. وينبغي معالجة أي شكاوى بشأن العملية الانتخابية من خلال آليات وإجراءات مؤسسية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني في أفغانستان، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ازدياد الخسائر في صفوف المدنيين مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. وندين بشدة الهجمات العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك من خلال الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتلك التي تهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الطفل، مثل

قتل الأطفال، فضلا عن الهجمات ضد المدارس والعاملين في مجال التعليم، مسألة تثير قلقنا البالغ.

أما بالنسبة لمسألة المخدرات في أفغانستان، فإننا نحيط علماً بالآثار المدمرة لإنتاج الأفيون واستهلاكه على الاستقرار والتنمية في أفغانستان. ولا بد من استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة تلك المسألة المزمنة، نظراً لارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال. وإننا نقدر استراتيجية أفغانستان لمكافحة المخدرات والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات. ونقدر أيضا الدور المهم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في معالجة تلك المسألة، بما في ذلك نشر التقرير العالمي السنوي للمخدرات. وندعو المجتمع الدولي لمواصلة دعم الجهود التي تقودها أفغانستان لتحقيق تلك الغاية أيضا.

أخيراً، وفي ضوء سحب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان، من المهم أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته لدعم البلد. وفي قمة حلف شمال الأطلسي في جنوب ويلز في أيلول/سبتمبر والاستعراض الوزاري الأول للتقدم المحرز في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي سيعقد في لندن في وقت لاحق من العام الحالي، ستكون هناك فرص هامة لإعادة التأكيد على تلك الالتزامات. وينبغي للحكومة الأفغانية أيضا مضاعفة جهودها لتحقيق الحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحتها للفساد في الاقتصاد غير المشروع.

لقد عبر الشعب الأفغاني أثناء العملية الانتخابية عن تطلعه لتحقيق انتقال سياسي ديمقراطي. ونحن ندعم الانتقال السلمي والسلس في أفغانستان، ونتطلع للدور الرئيسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والإسهام المستمر من جانب المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص كوبيتش والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعت الصين باهتمام إلى بيان السيد تانين، الممثل الدائم لأفغانستان.

في الوقت الحاضر، بلغت الحالة في أفغانستان نقطة تحول حاسمة. والصين ترحب بعقد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في نيسان/أبريل، وتثني على الشعب الأفغاني لمشاركته الفعالة في تلك الانتخابات. والإقبال المرتفع على لجان الاقتراع يثبت تماما عزم الشعب الأفغاني على ضمان انتقال سياسي مستقر. ونأمل أن تكون الانتخابات الرئاسية نقطة انطلاق جديدة لأفغانستان نحو الوحدة والاستقرار. والصين تقدر جهود الحكومة الأفغانية والمؤسسات ذات الصلة التي بذلتها في الانتخابات.

لقد أحطنا علما بتطور الأحداث في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بفرز الأصوات في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية على تسوية المسائل ذات الصلة على النحو المناسب عن طريق الحوار. وتحترم الصين اختيار الشعب الأفغاني. ونحن على ثقة بأن إتمام العملية الانتخابية بطريقة مستقرة وسلسة سيكون ملائما لمضي أفغانستان على طريق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر.

ويتوقف تحقيق بناء السلام والأمن الدائمين في أفغانستان على الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب في أفغانستان، علاوة على الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي. وعلى أساس الاحترام التام لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العملية الجارية بقيادة وإدارة أفغانيتين، فضلا عن مساعدة الأفغان في جهودهم الرامية إلى التغلب على مختلف التحديات التي يواجهونها خلال المرحلة الانتقالية كي يتسنى لهم تحقيق الأمن والاستقرار في البلد في أقرب وقت ممكن.

ويساور الصين قلق بالغ إزاء تزايد الخسائر بين المدنيين نتيجة للهجمات العنيفة والعمليات الإرهابية الجارية في أفغانستان.

وينبغي أن تدعم الأطراف المعنية قوات الأمن الوطني الأفغانية بصورة فعالة في الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية، إلى جانب مساعدة أفغانستان على تعزيز قدرات شرطتها وقواتها العسكرية. ونحث المجتمع الدولي على القيام بدور إيجابي وبنّاء في تمكين أفغانستان من إنجاز عملية مصالحة وطنية تحظى بالتأييد على نطاق واسع، فضلا عن دعم الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان فيما يتعلق بالدفع نحو تحقيق المصالحة الوطنية.

وتشكّل مواصلة تعزيز القدرات الأفغانية في مجال التنمية الاقتصادية أساسا هاما لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في البلد. ونأمل أن تواصل الحكومة الأفغانية بذل الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مواصلة تحسين سبل كسب العيش للسكان وتمكينهم جميعا من التمتع بمكاسب التنمية والقضاء تدريجيا على التهديدات الأمنية الناشئة عن الإرهاب وزراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، علاوة على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته ذات الصلة بصورة فعالة، وأن يعزز مساندته لأفغانستان بما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

لقد أدت مبادرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة دورا هاما في مساعدة أفغانستان والمنطقة المحيطة بها على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية. ونعرب عن دعمنا للأمم المتحدة في مواصلة دورها المحوري والتنسيقي الرامي إلى مساعدة أفغانستان على إنهاء عملية الانتقال بصورة سلسة وكاملة.

ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اتصالاتها وتعاونها مع الحكومة الأفغانية، وأن تضطلع بدور إيجابي في دعم الجهود الأفغانية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والإعمار على الصعيد الوطني.

إن أفغانستان جارة طيبة وصديقة للصين. وتود الصين أن ترى أفغانستان بلدا صديقا موحّدا، مستقرا ونابضا. وتدعم الصين أفغانستان بقوة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وما فتئت الصين – بوصفها مؤيدا وميسّرا ومشاركا رئيسيا لعملية تحقيق السلام والإعمار في أفغانستان – تقدّم إليها مبالغ كبيرة في شكل مساعدات إنمائية واقتصادية واجتماعية على مدى فترة زمنية طويلة، إلى جانب المساعدة في بناء المستشفيات، والمدارس والطرق والهياكل الأساسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الصين بنشاط في التعاون الإقليمي المعني بأفغانستان. وأسهمت الصين أيضا بدورها في تيسير عملية السلام والإعمار في أفغانستان.

ويتوقع عقد الاجتماع الوزاري الرابع لعملية إسطنبول في آب/أغسطس في تيانجين بالصين. وتود الصين أن تتعاون على نحو وثيق مع أفغانستان والمجتمع الدولي، فضلا عن تيسير ذلك الاجتماع بهدف إرسال رسالة إيجابية واضحة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى عملية الانتقال السياسي والاقتصادي والأمني في أفغانستان. وتود الصين العمل مع المجتمع الدولي في جهودنا المشتركة في الضغط نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطتهم الإعلامية.

ترحب تشاد بالدور الذي اضطلعت به البعثة في دعم عملية الانتقال في أفغانستان، وفقا للولاية المسندة إليها. وقد أسهم ذلك في التحضير لعقد انتخابات رئاسية حرة ونزيهة بمشاركة الناخبين على نطاق واسع. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وعلى الرغم من تهديدات الإرهابيين وغيرهم من الجماعات

المسلحة الأخرى، فقد كان هناك عدد كبير من المرشحات في الانتخابات هذه. وعليه، نشيد بشجاعة الشعب الأفغاني ونحثه على مواصلة الكفاح من أجل التغيير. وندعو المرشحين إلى التحلي بضبط النفس والحفاظ على أجواء الهدوء التي سادت خلال الحملة الانتخابية، والاستجابة على النحو المنصوص عليه في القوانين الوطنية النافذة للطعون والشكاوى المقدمة، فضلا عن قبول ما تسفر عنه صناديق الاقتراع عقب إعلان النتائج.

ترحب تشاد بالنهج الذي اتبعته بعثة الأمم المتحدة في تسوية الأزمة التي أعقبت الانتخابات عن طريق تشجيع الحوار بين فريق المرشح عبد الله عبد الله، وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة، والمرشحين الآخرين. ونلاحظ مع الارتياح إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وخاصة الأحزاب السياسية والزعامات التقليدية والدينية والمجتمع المدني، لإبدائهم الرغبة في إيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار المباشر والشامل، بوصفه الضمان الوحيد للحفاظ على السلام في أفغانستان.

ونعرب عن أسفنا لتدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان أثناء وبعد مرحلة التصويت نتيجة لأعمال العنف والتخويف التي مارستها حركة طالبان بالاشتراك مع تنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المسلحة ضد الناخبين، بما في ذلك قطع أصابع الأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم. وتشكل تلك الأعمال القاسية والإجرامية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وينبغي ملاحقة مرتكبي تلك الأفعال ومساءلتهم.

ونود أن نعرب عن تعاطفنا مع الشعب الأفغاني، ومع أسر وموظفي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في أفغانستان، على ضحايا تلك الهجمات القاتلة، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. وترى تشاد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره عمل جنائي وجائر، أيا كان الغرض والوقت والمكان الذي يرتكب فيه، وأيا يكن مرتكبو تلك الجرائم.

ونرحب بالجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة على الصعيد الإقليمي بغية تعزيز السلام والأمن في أفغانستان. ونشجع أولئك الذين يعملون على تعزيز السلام والأمن على الاستمرار في ذلك الاتجاه. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة الملحوظة في المخدرات والاتجار بها، لما لها من أثر سلبي على سكان المنطقة وما وراءها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهد الذي تبذله الحكومة من أجل القضاء على زراعة الأفيون، وبجهودها الأخرى ذات الصلة بإنفاذ القانون. وندعو الدول المجاورة لأفغانستان إلى مواصلة العمل من أجل التنسيق ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة عبر الحدود. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود.

ونعرب عن شعورنا بالأسف إزاء تدهور الحالة الإنسانية جراء الكوارث الطبيعية، الأمر الذي سبب المعاناة للفئات الضعيفة من السكان في الجزء الشمالي من أفغانستان، وخصوصا النساء والأطفال وكبار السن. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. وندين سائر الجماعات المسلحة التي تهاجم العاملين في المجال الإنساني بهدف منعهم عن تقديم المساعدة إلى المحتاجين. ونشجب أيضا تجنيد الجنود الأطفال وأعمال العنف ضد النساء والفتيات.

وفي الختام، نناشد المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المقبلة اتخاذ جميع التدابير ذات الصلة بغية تعزيز الأمن في البلد بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونعرب عن دعمنا المخلص لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة وخطيرة في سبيل صون السلام والأمن في أفغانستان.

السيد دي أنتوينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد يان كوبيتش على عرضه تقرير مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان (S/2014/420). وأتوجه بالشكر أيضا إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسفير تانين ممثل أفغانستان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وإذ تتطلع أفغانستان إلى الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، تود الأرجنتين أن تعرب لشعب وحكومة أفغانستان عن تمنياتها في أن تمكنهما الانتخابات من توطيد عملية الانتقال السياسي، وأن تشكل هذه الانتخابات الأساس لتعزيز الاستقرار في البلد، فضلا عن تعضيد الوحدة الوطنية وتوطيد التنمية المستدامة على قدم المساواة.

مشاركة الشعب الأفغاني الواسعة، بما في ذلك العدد غير المسبوق من النساء اللاتي شاركن في العملية، دليل على التزام شعب أفغانستان ببناء مستقبله، ودليل على عزمه على النضال من أجل نيل حقوقه في مواجهة التهديدات والهجمات التي تشنها حركة الطالبان. ولكي يكتسي الانتقال السياسي بالشرعية، من المهم أن تعكس الانتخابات الرئاسية فعلاً الإرادة الشعبية من خلال صناديق الاقتراع. ومن الأهمية بمكان أن يُحقَّق في مزاعم التزوير، وأن تُسوَّى المنازعات من خلال الإطار القانوني الصحيح، وأن يقبل كلا المرشحين بنتائج الانتخابات.

التحديات التي تنتظر السلطات الجديدة معروفة جيدا وهائلة. وسوف يتعين على السلطات الجديدة أيضا أن تلبي رغبة الشعب الأفغاني في السلام. في هذا السياق، من الضروري إطلاق عملية سلام تتضمن مشاورات مباشرة بين الحكومة وقوات المعارضة الرئيسية من أجل وضع حد لدوامة العنف التي ما زالت تعاني منها أفغانستان.

تعتمد إقامة الديمقراطية وتحقيق الرخاء في أفغانستان على النجاح في عملية المصالحة في إطار استراتيجية شاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإتاحة الحصول على التعليم، والخدمات الصحية وفرص العمل لأفراد الشعب الأفغاني قاطبة. تقع على عاتق الحكومة الأفغانية مسؤولية لا تستطيع أن تحيد عنها أو تتجاهلها في كفالة التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة حتى تتسنى مساءلة الجناة. في هذا السياق، نلاحظ التغيير في القانون الجنائي الذي يتيح للمرأة الإدلاء بشهادتها ضد أفراد الأسرة، مما ييسر بالتالي إجراء المحاكمات المتصلة بقضايا العنف المترلي. بالإضافة إلى ذلك، من المشجع أن نرى التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في تنفيذ خطة عملها بشأن الأطفال في التراعات المسلحة.

من المثير للقلق أن أفغانستان واحدة من أقل البلدان نموا، وأن قطاع الأمن يستترف ما يقرب من نصف ميزانيتها الوطنية. ما زال تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدات الإنمائية أمراً حيوياً، بيد أنه لا يقل أهمية عن حقيقة أن المساعدة الإنسانية والتنمية ينبغي أن تحترما الأولويات والبرامج التي وضعتها الحكومة الأفغانية نفسها.

تؤيد الأرجنتين الجهود الرامية إلى منع إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان. والتعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية، سواء من حيث تطبيق القانون والعدالة الجنائية أو فيما يتعلق بالسعي إلى الحد من الطلب على المخدرات. ومن دواعي القلق أن أفغانستان، وفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تواجه واحدا من أعلى مستويات إدمان المخدرات في العالم بأسره. في هذا السياق، نرى أن من المناسب أن يولى اهتمامٌ خاص للشباب في البرامج التي تُنفذ في أفغانستان. وننوه بالدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية، وأهمية التنسيق بين مختلف الوكالات في المنظومة لاتباع نهج شامل في هذا الصدد.

في هذا العام، وأفغانستان تتأهب لتولي مسؤوليات جديدة ومتعاظمة، يظل دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية في مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في مجالي الأمن والتنمية وفي دعم تنسيق المساعدات الدولية، من بين أمور أخرى. وينبغي عدم التخلي عن الشعب الأفغاني.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على ما قدمه

للمجلس عن المستجدات وأشكر السيد فيدوتوف على إحاطته. وأشكر أيضا السفير تانين على ملاحظاته. سأركز اليوم على أربعة مجالات: الانتخابات، والأمن، والانخراط مع الحكومة الأفغانية، ومكافحة المخدرات.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس لمناقشة موضوع أفغانستان في آذار/مارس (انظر S/PV.7139) شاهدنا الشعب الأفغاني في لحظات من الشجاعة النادرة. ففي نيسان/أبريل، ثم مرة أخرى في وقت سابق هذا الشهر، أظهر للعالم رغبته في أن تكون له كلمته في مستقبل بلده بالمشاركة في التصويت في الانتخابات الرئاسية. لقد صوت الشعب للسلام، كما قال السفير تانين. وذلك إنجاز ضخم.

وإذ تدخل العملية الانتخابية مراحلها النهائية، من الضروري أن يعمل جميع أصحاب المصلحة من أجل الاستقرار والوحدة الوطنية. أشار الممثل الخاص كوبيتش إلى الحاجة إلى إيجاد طريق للمضي قدما. ونحن نحض كلا المرشحين الرئاسيين وفريقيهما على التحلي بنفس القدر من الصبر والاحترام الذي تعاملوا به مع السلطات الانتخابية خلال الجولة الأولى.

في هذا الوقت الحرج من العملية، يجب أن يعمل كلا المرشحين مع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وآلياتهما القانونية القائمة للتحقيق والفصل في الشكاوى، كما قال ممثل أستراليا وممثلون آخرون. وكذلك نحث المؤسسات الانتخابية على إجراء تحقيقاتها بدقة وشفافية.

موسم القتال في أفغانستان مستمر، والأمن هو التحدي الذي يواجه المعنيين كافة. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية،كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2014/420)، أُبلِغ عن عدد كبير من الحوادث. واستُهدِف مدنيون أبرياء وقتلوا. ويجب أن تدان تلك الهجمات بشدة.

نحي ما أبدته قوات الأمن العاملة في أفغانستان من الشجاعة والتضحية في هذا الوقت العصيب. لقد مكّن تفانيهم حكومة أفغانستان من إرساء الأسس لبلد مستقر وديمقراطي. ونقدر بشكل خاص إسهامات قوات الأمن الوطنية الأفغانية. فخططها الأمنية، التي نُفذت على خلفية محاولات المتمردين عرقلة الانتخابات، تقف شاهداً على ثقتها بنفسها مثلما هي دليل على ما تملكه من قدرات. وسيكون الدعم الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والمجتمع الدولي حيوياً لكفالة استدامة الأمن في أفغانستان. وسيكون مؤتمر قمة الناتو الذي من المقرر أن تستضيفه المملكة المتحدة في وقت لاحق من عام ٢٠١٤ فرصة لإقرار الدعم العسكري والمالي والسياسي الذي سوف يقدمه الناتو لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤ وفرصة كذلك لإبراز الإنجازات التي حققتها قوة المساعدة الأمنية الدولية. وستظل تضطلع بدور محوري المبادراتُ الإقليمية، مثل عملية إسطنبول التي تستضيف الصين اجتماعها القادم في تيانجين أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤.

وحالما يكون لأفغانستان رئيسها الجديد بفريقه، فإن المملكة المتحدة ستعمل في تعاون وثيق مع الشركاء في المجلس وفي المجتمع الدولي عامة من أجل تحقيق التطلعات المشتركة. يجب أن نضع معاً نهجاً بناءً يعطي الرئيس الأفغاني الجديد وفريقه المجال لصياغة رؤيتهم الخاصة للمستقبل مع المضي قدماً في الإصلاحات والأولويات الرئيسية التي ندرك مدى الحاجة إلى إنجازها بسرعة.

ترى المملكة المتحدة أن ما تم من التوقيع على الاتفاقية الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة وأفغانستان واتفاقية مركز القوات مع منظمة حلف شمال الاطلسي أمرٌ أساسي. وبناءً على هذين الاتفاقين، ستكون بعثة الدعم الناجز جزءاً حيويا من انخراط الناتو في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وتشكل مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنها الرئيس أوباما، وهو ما أشار إليه ممثل الولايات المتحدة للتو، خطوةً مهمة إلى الأمام .

نود أيضا أن نشير إلى أهمية عملية السلام والانخراط مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين حول أفضل السبل للحفاظ

على التقدم المحرز في المنطقة. على صعيد الاقتصاد، سيكون من الضروري اتخاذ خطوات لتعزيز الثقة على المدى الطويل في المستقبل الاقتصادي لأفغانستان، وذلك بوسائل من بينها اعتماد تشريعات اقتصادية مهمة وتنفيذها. وسيكون الدعم الذي يقدمه المجلس وعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أمرا أساسيا في هذا الجهد، سواء في إبراز توقعاتنا أو تقديم المساعدات الرئيسية على أرض الواقع.

أخيرا، وكما أوجز السيد فيدوتوف في إحاطته إلى المجلس، فإن التحدي الذي تشكله المخدرات لأفغانستان وللمنطقة عامة هو تحد خطير. تعترف المملكة المتحدة بأهمية التصدي لتجارة المخدرات والتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. إنها مشكلة معقدة تتطلب اتباع نهج شامل يجمع ما بين إنفاذ القانون بشكل أكثر صرامة، والقيام بمبادرات للتنمية الاقتصادية، وتعزيز سبل العيش البديلة. ولن تبرح المملكة المتحدة تعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لدعم الحكومة الأفغانية في هذا الجهد.

وبالرغم من كل التحديات التي تنتظرنا، فإننا نرى العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى التفاؤل في أفغانستان.

وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور قوي وملتزم في دعم حكومة أفغانستان لبناء مستقبل أكثر سلما وازدهارا لصالح جميع الأفغان.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيتش، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن غياب السيد كوبيتش عن نيويورك اليوم إنما هو دليل على أهمية متابعة الحالة في البلد على مدار الساعة، والحاجة الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى أهمية التواجد بجانب أفغانستان. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما قامت به من عمل نموذجي، وللإشادة بما أظهره جميع أفراد البعثة من التزام.

لقد شهدت أفغانستان للتو نقطة تحول رئيسية في حياتها السياسية. وقد كشف إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات النقاب عن الدرجة العالية من الكفاءة المهنية للسلطات الأفغانية المسؤولة عن تنظيمها. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة الجماعية للأفغان، لا سيما النساء، في جولتي الانتخابات الرئاسية تشهد على شجاعتهم ورغبتهم في التمسك بالقواعد الديمقراطية. ونتقدم بالتهنئة على وجه الخصوص إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية لأدائها المتميز في تأمين تحقيق ذلك الوفاق الديمقراطي. وبالتالي، فقد أحبطت أهداف من رفضوا الاختيار الحازم للأفغان من أجل مستقبل لا يمثل العنف والإكراه فيه خيارات سياسة.

وستكون مرحلة ما بعد الانتخابات بالغة الأهمية شأنها شأن الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومن الضروري ألا تشوه أي طعون في النتائج، إن لم يتم التوصل إليها وفقا للقواعد والإجراءات، صورة. نجاح الديمقراطية الأفغانية. ولا يمكن أن تكون هناك أي طريقة لتعيين الرئيس الأفغاني المقبل إلا عن طريق الاحترام الكامل للعملية الانتخابية. ويصدق هذا أيضا بالنسبة لعمليات التصويت في المستقبل.

ويجب أن يمتثل كلا المرشحين للعمليات الجارية مع تجنب جميع التصريحات الاستفزازية. والثقة في الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج هي أساس شرعية الرئيس المقبل وبالتالي قدرته على الإمساك بزمام الأمور في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار السيد عبد الله عبد الله استئناف التعاون مع المؤسسات المختصة. وقد أعد مشروع بيان رئاسي في هذا الشأن بمبادرة من أستراليا، يرحب بالتزام جميع الجهات صاحبة المصلحة بنجاح هذه المرحلة.

ويجب ألا تنسينا انطلاقة أفغانستان في مرحلة جديدة التحديات العديدة التي لا تزال تواجه البلد والتي يلزمها دعما

من المجتمع الدولي. وإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة المفاجئة في الاتجار بالمخدرات. ولن أستطرد في مدى ما وصلت إليه المشكلة. نحن ندرك الجهود التي يبذلها الأفغان على هذه الجبهة، كما أشار الأمين العام بحق في تقريره (S/2014/420). نحن نعلم أن التحدي يتطلب في المقام الأول التزام الجميع، وخاصة شركاء أفغانستان الإقليميين. ويجب القيام بكل شيء تجنبا للأسوأ، أي ترك أفغانستان وحدها للتعامل مع انتفاضة، رغم أنه أصابها الضعف بالتأكيد، إلا أنه لم يتم قمعها بشكل كامل. كما لا يمكننا أن نتخلى عن قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي أثبتت قوتها وكفاءتها، لكن يساورها القلق إزاء انسحاب المجتمع الدولي، مع وجود نسيج اجتماعي – اقتصادي ومؤسسي أعيد بناؤه لكنه لا يزال هشا للغاية.

يقرر مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، بمبادرة من روسيا ذلك التقييم تحديدا. وليس هذا نقدا للأفغان بينما تستعد سلطات جديدة لاستلام السلطة. وهو ليس توجيها مسبقا لصياغة مستقبل الالتزام الدولي. وإذ توشك مرحلة من المشاركة الدولية المكثفة على الانتهاء، فهي دعوة إلى التفكير في شكل وجودنا في المستقبل. ويشدد مشروع البيان الرئاسي، الذي يتضمن المبادئ العامة التي سبق أن نص عليها المجلس، على أن موضوع مكافحة المخدرات سيشغل أيضا جزءا من تفكيرنا.

يجب في الواقع تكييف إجراءات المجتمع الدولي في أفغانستان. ستتطور بالضرورة النماذج المطبقة حتى الآن، التي اتسمت باستراتيجية مكافحة التمرد. غير أننا لن نتخلى عن القيم التي حاربنا من أجلها جنبا إلى جنب مع الأفغان على مدى ١٠ سنوات. وأفكر بصورة خاصة في دور المرأة وحقوقها في المجتمع الأفغاني.

وأمامنا بضعة أشهر قبل تقييم وتحديد الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم أفغانستان على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز موقع مكافحة المخدرات ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وينبغي أن تحظى جميع أوجه التآزر الممكنة بين جميع الجهات الفاعلة في أفغانستان بالدعم؛ وعلى الرغم من أنه لا مفر من حاجة البعثة إلى أن تتطور لتصبح هيئة لمكافحة المخدرات، سيتعين عليها القيام بهذا الدور.

الرئيس (تكلم بالروسية): س أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إننا ممتنون للسيد كوبيتش، والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين، وإلى السيد تانين على بيانه المهم.

ويؤيد الوفد الروسي البيان الذي أدلى به ممثل برلمان جمهورية قرغيزستان باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ومن جانبنا، نود أيضا أن نؤكد على الأهمية التاريخية للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات. أما حقيقة أنها عقدت بنجاح، على الرغم من محاولات الإرهابيين والقوى المتطرفة لتعطيلها، فتؤكد على التزام الشعب الأفغاني بدولة قوية ومستقلة وديمقراطية. غير أننا نجد أنه من المثير للقلق أن العملية كانت محفوفة بعدم اليقين الذي ظهر بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ونأمل أن تتم تسوية جميع المظالم والنزاعات المتصلة بالعملية الانتخابية وفرز الأصوات بصورة قانونية، وأن تصب في المصلحة العليا للشعب الأفغاني.

وفي هذا المنعطف الحاسم، فإننا نؤكد مجددا على الحاجة إلى القيام بتحليل منصف وشامل للمخاطر والتهديدات التي تواجهها أفغانستان. إن الأنشطة العدوانية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى تتسبب في زيادة كبيرة في عدد الضحايا من المدنيين

والخسائر في صفوف أفراد قوات الأمن الأفغانية. وعلى الرغم من تفانيهم، ترسخ المعارضة المسلحة، التي تؤججها المصادر الداخلية والخارجية، بما في ذلك من خلال إنتاج المخدرات والاتجار بها، نفسها في مناطق شاسعة من البلد، بما في ذلك مناطق كانت تسيطر عليها الحكومة بشكل كامل. وهناك تدهور في الأوضاع في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق، حيث وقعت فيها أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الحوادث الأمنية. ومن المزعج تزايد شعور الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة بالحرية في القيام بهجمات وقحة ضد القوات الحكومية بالتنسيق مع حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء زيادة الأنشطة الإرهابية وتعزيز القوات المناوئة للحكومة في الشمال والشمال الشرقي، في المناطق المتاخمة مباشرة لأصدقائنا وحلفائنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة. تضم جماعات المعارضة المسلحة الآن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، في حين كان شمال أفغانستان منذ ثلاث إلى أربع سنوات مضت سلميا نسبيا. هناك اتجاه واضح لتدفق النشاط الإرهابي عبر الحدود الأفغانية، كما يتضح من زيادة تواتر الحوادث التي تقع عبر الحدود. ويخلق هذا تحديات جديدة أمام الأمن في آسيا الوسطى.

ويحدونا الأمل أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ستقدم، بحلول نهاية هذا العام، تقريرا كاملا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ ولايتها. ويظل السؤال المطروح يتعلق بوجود عسكري أجنبي محتمل في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وعلى أي حال، عندما نقرر ما هي الإجراءات الضرورية لتحقيق الاستقرار، لن تكون ثمة حاجة لوجود وحدة عسكرية أجنبية في أفغانستان.

وتدعم روسيا بشكل كامل الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتعزيز المصالحة الوطنية. ونتفق مع أصدقائنا الأفغان على أنه ينبغي أن يضطلع الأفغان أنفسهم بدور قيادي. وينبغي تنظيم حوار مع المعارضة المسلحة على أساس مثلث مبادئ: على المقاتلين نبذ العنف، والاعتراف بالدستور، وقطع الصلات بتنظيم القاعدة. ولا يمكن أن تكون هناك محاولات للنيل من تلك المبادئ أو إضعاف نظام جزاءات مجلس الأمن بدعوى الهدف النبيل المتمثل في تسريع الحوار، لأن النتائج ستكون بالفعل عكس المرجوة.

وتجري مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان عشية اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها في ٢٦ حزيران/يونيه. وللأسف، يؤسفنا أنه على الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان، لا تتحسن حالة الإنتاج غير المشروع للعقاقير والمخدرات والاتجار بها في البلد، بل إنها في الواقع تميل إلى التفاقم. تتحول أفغانستان إلى أحد المراكز العالمية لإنتاج المخدرات، كما يتضح من البيانات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. فالمساحة المزروعة بصورة غير مشروعة بخشخاش الأفيون الأفغاني في ازدياد. في العام الماضي، ازدادت المساحات المزروعة بنسبة ٣٦ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في إنتاج الأفيون.

وفي هذا الصدد، جرى سحب وجود عدة آلاف من قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية، تحت ذرائع مختلفة، من عمليات المكافحة الفعلية لإنتاج المخدرات، رغم المخاطر الواضحة التي يشكلها الاتجار بالنسبة للاستقرار في أفغانستان.

ونحن نشجع القيادة الأفغانية الجديدة على جعل جهود مكافحة المخدرات أولوية لها. ومن دون حل هذه المسألة لا يمكن أن تكون هناك تنمية صحية ولا استقرار في البلد أو المنطقة. ويبدو أن هذا الوقت بوسعه أن يكون نقطة تحول من حيث تعزيز الجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان. وثمة أهمية خاصة في هذا الصدد للحاجة إلى اتخاذ خطوات متسقة نحو

تعزيز التعاون على الصعد الثنائية، والإقليمية، ودون الإقليمية، والمتعددة الأطراف، وفي الدرجة الأولى مع بلدان المنطقة، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

ومن بين التدابير الأكثر إلحاحا لمكافحة خطر المخدرات، نذكر توطيد مؤسسات مكافحة المخدرات، إلى جانب إنشاء آليات دولية ومشتركة بين الدول وغير حكومية تستهدف إعادة تأهيل مدمني المخدرات، وزيادة الضغط على صناعة المخدرات الأفغانية، وتعزيز العمليات الاستراتيجية لمكافحة المخدرات، وزيادة التعاون من جانب الشرطة، والسعي إلى اتباع سياسة زراعية مشتركة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ برامج التنمية البديلة في أفغانستان التي تسرّع عملية التصنيع في البلد.

ونعتقد أن النهوض ببرامج التنمية البديلة يمكنه أن يكون المفتاح لتخليص المجتمع الأفغاني من هيمنة الاقتصاد القائم على المخدرات. ومثل هذه البرامج يجب أن تشمل كل أراضي أفغانستان، وينبغي أن تشكل التوجه الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أنّ المؤتمر الوزاري المعني بمكافحة المخدرات، الذي انعقد في موسكو بتاريخ ١٥ أيار/مايو، اعتمد وثيقة ختامية تنص على مجموعة من التدابير التي من شأنها تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على مشكلة المخدرات، لا سيما عن طريق وضع خطة شاملة للتنمية البديلة في أفغانستان من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، وإنشاء تحالف عالمي للتنمية البديلة. كما اتفق المشاركون في الاجتماع على ضرورة إنشاء صندوق دولي لإعادة تأهيل مدمني المخدرات، بغية مساعدة فرادى البلدان على وضع نظم وطنية للتأهيل الشامل لمتعاطي المخدرات وإعادة تنشئتهم اجتماعيا. وكان هناك تأييد لاقتراح روسيا بإنشاء مقر دولي لمكافحة خطر المخدرات الأفغانية، بهدف تعزيز شتى برامج مكافحة المخدرات في أفغانستان، وإنشاء آليات فعالة وخاضعة للمراقبة الدولية من أجل القضاء على إنتاج المخدرات.

ونظرا للأثر الجيوسياسي السلبي الهائل للإنتاج الصناعي للمخدرات الأفغانية، يبدو من الأهمية بمكان النظر في إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. في الوقت نفسه، ينبغي للأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع أن ترتكز على نهج شامل يتعلق بمسألة المخدرات، وأن تعتمد على لجنة الأمم المتحدة للمخدرات بوصفها هيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي الختام، نعتقد تماما أن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل مساعدة أفغانستان على بناء دولة سلمية ومستقلة ومزدهرة اقتصاديا. ونعتقد أن المنظمة المثالية لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى مساعدة أفغانستان هي منظمة شنغهاي للتعاون، الممثلة فيها جميع بلدان المنطقة تقريبا، بما في ذلك أفغانستان.

إن إحراز نتائج ملموسة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان وتطويرها كدولة مستقلة وسلمية، خالية من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات، يتطلب بذل جهد جماعي ومنسق. وتحقيقا لهذا الغرض، سوف توفّر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مساعدات لا تقدر بثمن، مع تزايد الدور الذي تقوم به. وروسيا، من جانبها، منفتحة على الشراكات المتبادلة مع جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ المشاريع الهامة التي سوف تساعد أفغانستان على ضمان التنمية المستدامة، والرفاهية، والرخاء لجميع مواطنيها.

الرئيس (تكلم بالروسية): استأنف الآن دوري بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أتلو البيان التالي نيابة عنهم:

”يرحب مجلس الأمن بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الأفغانية في ١٤ حزيران/يونيه، ويكرر التأكيد على أهمية هذه الانتخابات التاريخية

في العملية الانتقالية في أفغانستان وفي تطوير النظام الديمقراطي بالبلد. ويثني المجلس على مشاركة الشعب الأفغاني وشجاعته في الإدلاء بصوته رغم أعمال التهديد والتخويف التي قامت بها حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة. ويثني كذلك على مشاركة المرأة الأفغانية في العملية الانتخابية، ويشدد على الدور الهام الذي تقوم به في الجهود التي تقودها أفغانستان لبناء السلام وتحقيق الديمقراطية والاستقرار.

”ويسجل مجلس الأمن بارتياح الجهود التي بذلها الشعب الأفغاني للتحضير لهذه الانتخابات وإجرائها، بما في ذلك ما اتُخذ من ترتيبات أمنية، ويكرر التأكيد على الدور الهام الذي اضطلعت به المؤسسات الانتخابية الأفغانية، ولا سيما اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. ويدعو المجلس المؤسسات الانتخابية الأفغانية إلى الالتزام بأعلى معايير النزاهة في جميع مراحل هذه العملية الهامة والتاريخية، ويؤكد على ضرورة بذل كل جهد ممكن لكفالة نزاهة العملية الانتخابية وحيادها وشفافيتها، بما في ذلك العمل على كشف أعمال التزوير ومنعها.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع المؤسسات والعمليات الانتخابية بأناة واحترام، والامتناع عن أي أعمال تحرض على العنف والاضطرابات الأهلية، أو تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، كما يدعوها إلى رفع الشكاوى عن طريق الآليات المؤسسية المعمول بها بما يوافق القوانين الانتخابية والدستور الأفغاني.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى الانتهاء من العملية الانتخابية وفقا للقوانين ذات الصلة والولايات المنوطة بالمؤسسات الانتخابية، والانتقال السلس إلى إدارة جديدة، ويرحب بمواصلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القيام بالدور المنوط بها.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الكيانات السياسية إلى العمل يدا في يد وفقا للدستور الأفغاني بهدف تعزيز سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية من أجل مستقبل ينعم فيه جميع الأفغانيين بالسلام والازدهار.

”ويدين مجلس الأمن الأعمال التي ارتكبها من حاولوا عرقلة الانتخابات، مثل الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، ولا سيما ضد موظفي الانتخابات والمرشحين، إضافة إلى الهجمات التي شنّت على البنى التحتية للانتخابات. ويدين المجلس أعمال العنف والأنشطة والإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية بهدف زعزعة استقرار البلد.

”ويشيد مجلس الأمن بما بذله الشعب الأفغاني وقوات الأمن الوطنية الأفغانية من تضحيات خلال فترة الانتخابات، ويؤكد من جديد أنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يدفع إلى التراجع عن مسار السلام والديمقراطية والاستقرار الذي تقوده أفغانستان.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/11.

وعقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أتلو البيان التالي نيابة عنهم:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

”ويدرك مجلس الأمن الخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات غير المشروعة وتجارتها والاتجار بها على السلام والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم،

والدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشان ازدياد إنتاج الخشخاش، على النحو المشار إليه في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٣، التي أصدرها المكتب، ويشير إلى استمرار ما تحدثه زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به واستهلاكه من ضرر جسيم على الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة في أفغانستان، وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، ويشدد على الدور الهام المنوط بالأمم المتحدة في مواصلة رصد حالة المخدرات في أفغانستان. ويشجع المجلس القوة الدولية للمساعدة الأمنية على تقديم مزيد من الدعم الفعال، في حدود مسؤولياتها المناطة بها، للجهود المتواصلة بقيادة أفغانستان، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، لمواجهة إنتاج المخدرات والاتجار بها، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه وفقا للتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣، تظل أفغانستان إحدى أكبر البلدان المصدرة للمواد الأفيونية وراتنج القنب.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن المستقبل السلمي لأفغانستان يكمن في بناء دولة مستقرة تنعم بالأمن والاستدامة الاقتصادية، تخلو من الإرهاب والمخدرات، وتقوم على أساس سيادة القانون، ومؤسسات ديمقراطية معززة، واحترام الفصل بين السلطات، ووضع ضوابط وموازين دستورية راسخة، وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها. ويجدد المجلس التزامه بمساعدة أفغانستان في مسيرتها نحو السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان.

”ويشدِّد مجلس الأمن على أهمية نهج اتباع شامل في معالجة التحديات التي تواجهها أفغانستان في مجال الأمن والاقتصاد والحوكمة والتنمية، ذات الطابع المترابط، ويدرك عدم وجود أي حل عسكري صرف لضمان استقرار أفغانستان.

”ويدعو مجلس الأمن الأمم المتحدة إلى القيام، بمساندة من المجتمع الدولي، بدعم البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان، التي تغطي مسائل الأمن والحوكمة والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادَلة المعلنة بشأن هذه المسائل في المؤتمرات الدولية، وكذلك بشأن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، ويطلب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مهمة للتمكين المتزايد، بتقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان في مسيرتها نحو ضمان تولي الأفغان لمقاليد القيادة وإمساكهم بزمام الأمور بصورة كاملة، على النحو الذي حددته عملية كابل.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للعملية الانتقالية (الانتقال) التي ستستتبع تحمل ي مؤسسات أفغانستان كامل المسؤولية عن القطاع الأمني، وفقا لنتائج مؤتمرات لندن وكابل وبون وطوكيو ومؤتمري قمة لشبونة وشيكاغو لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور المحوري والمحايد الذي ستواصل الأمم المتحدة القيام به في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من

الجماعات العنيفة والمتطرّفة، والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمون والضالعون في إنتاج المخدرات غير المشروعة أو الاتجار والتجارة بها، والصلات المتينة بين الأنشطة الإرهابية والمخدرات غير المشروعة، وهو ما تترتب عليه أخطار تهدد السكان المحليين، بما يشمل النساء والأطفال وقوات الأمن الوطنية والأفراد العسكريين والمدنيين الدوليين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والإنمائي.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق الصلات القائمة بين الأمن الدولي والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبالأسلحة غير القانونية، ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي تدعيما لاستجابة عالمية في مواجهة هذا التحدي الخطير، ولا سيما الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والمخدرات غير المشروعة. ويرحب المجلس بالجهود المبذولة في الآونة الأخيرة المضطلع بها في إطار الرئاسة الروسية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال بشأن تحديد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بإنتاج المخدرات الأفغانية والاتجار بها.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تعزيز التعاون القائم على الصعيد الأقاليمي والدولي وآليات التنسيق من أجل وضع خطة متكاملة شاملة ومتوازنة لمعالجة مشكلة المخدرات، بما في ذلك ما يتم في إطار برنامج طويل الأجل للأمن والتنمية وبناء المؤسسات.

”ويشجّع مجلس الأمن على تعزيز التعاون بين جميع الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك شعبة شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل وضع آلية تنسيق فعّالة ومفصَّلة من أجل تحديد أولويات الأنشطة، ودعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، وضمان التنفيذ المنسَّق لنهج شامل للأمم المتحدة. ويشجِّع المجلس على إدراج مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أعمال جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في أفغانستان، وفقاً لولاية كل منها والعمل بنشاط على تحقيق الحد الأقصى من أوجه التآزر.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه، في هذا السياق تحديدا، لتنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلانين الصادرين عن مؤتمرَي لندن (S/2010/65) وكابل، واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، تحت قيادة الشعب الأفغاني وسيطرته، وذلك في إطار استراتيجية التنفيذ الشاملة التي ستقوم حكومة أفغانستان بتفعيلها بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري محايد، بما يتماشى مع عملية كابل ويتّفق مع البرامج الوطنية ذات الأولوية.

”ويرحب يؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد، وقد شدد على الأهمية الحاسمة للنهوض بالتعاون الإقليمي والأقاليمي، بالتزام المجتمع الدولي المتواصل بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، ويدعو الحكومة الأفغانية، بمساعدة من المجتمع الدولي، إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بسبل منها البرامج البديلة لتوفير سبُل الرزق، ويشجع تقديم دعم دولي إضافي للأولويات الأربع المحددة في الاستراتيجية، ويُشيد بالدعم المقدَّم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى المبادرة الثلاثية

والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في إطار مبادرة ميثاق باريس واستراتيجية قوس قزح، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجهود ذات الصلة التي تبذلها عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، والاتحاد الأوروبي من خلال برنامجه لإدارة الحدود في آسيا الوسطى وإدارة الحدود في شمال أفغانستان، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، واستمرار تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع أفغانستان، استناداً إلى إعلان فيلنيوس الوزاري لعام ٢٠١١، من خلال تنفيذ مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي، بما في ذلك تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الأفغانية على مكافحة المخدرات غير المشروعة في أكاديمية دوموديدوفو للشرطة في روسيا، وتدريبهم المستمر في أكاديمية الولايات المتحدة للتدريب على إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، والمعهد السيبيري للقانون، والمعهد الشمالي الغربي للتدريب التابع للدائرة الاتحادية لمراقبة المخدرات في روسيا.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر الذي يتعرض له المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، توخيا للقضاء عليها بشكل تدريجي، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة المشترَكة في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، بطرق منها تعزيز قدرات إنفاذ القانون والتعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والسلائف الكيميائية وعمليات غسل الأموال والفساد المرتبطة بذلك الاتجار.، ويشجع المجلس أيضا الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من الإجراءات والنظر في اتخاذ إجراءات، بناء على مقترحات ملموسة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن طريق لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة ومبادرات دولية ممكنة جديدة ترمي إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية.

”ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية الحالية التي تكتسبها مسألة مكافحة المخدرات لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. ويكرر المجلس تأكيد ضرورة أن يبقى مجلس الأمن على علم، بما في ذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالأخطار التي يمثلها الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة بشأن الحالات المدرَجة في جدول أعمال المجلس، ولا سيما عند النظر في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته الأمين العام إلى اعتبار هذه الأخطار الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة المتصلة به عاملا يراعى في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتحليل النزاعات، وتقييمات البعثات المتكاملة والتخطيط لها، ودعم بناء السلام، وإلى النظر في تضمين تقاريره تحليلا لدور هذه الأخطار في الحالات المدرَجة على جدول أعمال المجلس.

”ويرحب مجلس الأمن بتقديم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المزيد من الإحاطات الإعلامية عن حالة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، عند الاقتضاء.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/12.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، والسفير تانين على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما. كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الفصلي عن الحالة في أفغانستان (S/2014/420).

وأود أن ابدأ بياني بالإشادة بشعب أفغانستان، الذي تحمل أعمال عنف لا نهاية لها وخرج منها منتصرا في كل الأوقات. ويشهد إجراء الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية، بالرغم من تهديد أعمال العنف الإرهابية وتخويف أعيان المجتمع، على الشجاعة الكبيرة والاقتناع الديمقراطي اللذين يتحلى بهما جميع سكان أفغانستان، بصرف النظر عن سنهم أو أصلهم العرقي. ولا يوجد دليل أفضل من إجراء الانتخابات الأخيرة على كون أفغانستان ملك لجميع الأفغان، وليس لأي فئة واحدة أو أصل عرقي. وثمة إدراك أساسي فيما بين القيادات الأفغانية بانه في حين قد يتطلب الأمر الحصول على أغلبية عددية بسيطة للفوز بأي انتخابات، فان الأمر يتطلب تحقيق التوافق الوطني والشمولية لبناء بلد ديمقراطي قوي ومزدهر. ونهنئ الرئيس كرزاي على قيادته وحنكته السياسية في ضمان إنجاز المرحلة الأولى للانتقال السياسي. وسيكون إرثه السياسي الخاص دائما محل إشادة سكان أفغانستان والمنطقة.

كما نهنئ جميع المرشحين الرئاسيين الذين شاركوا في كلتا الجولتين الأولى والثانية، في ظل ظروف أمنية بالغة الصعوبة. ولعل عملهم للمشاركة في هذه العملية الديمقراطية وحشد الناخبين بأعداد كبيرة، بالرغم من الظروف الصعبة، قد أسهم في تحقيق الديمقراطية في أفغانستان إسهاما أكبر مما قدمته أي تدابير أخرى. كما يتحمل المرشحان اللذان خاضا الجولة الثانية مسؤولية شاقة، إلى جانب ممثلي المؤسسات الأفغانية الأخرى، عن كفالة استكمال العملية. وستشكل عملية الانتقال السياسي التي ستجرى في ٢ آب/أغسطس مرحلة هامة في تاريخ أفغانستان، ولن ننسى إطلاقا التضحية الكبيرة لشعب أفغانستان الشجاع والمعاناة التي مر بها للوصل إلى هذه المرحلة.

ومثل الهجوم الذي وقع في ٢٣ أيار/مايو على القنصلية الهندية في هيرات تذكرة حالكة بان الإرهاب، وليس الأصل العرقي أو الخلافات القبلية، هو التهديد الأكبر للسلام والاستقرار في أفغانستان ولفرص الشعب الأفغاني في الوصل إلى مسار نحو تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي والرخاء. وتشكل مناقشة تقرير الأمين العام عن الحالة الأمنية في أفغانستان تذكيرا واقعيا بمدى هذا الخطر. وشعرنا بالألم إذ علمنا بان عدد الحوادث التي وقعت في جنوب البلد والجنوب الشرقي والشرق وحدها بلغ ٩١٧ ٣ من إجمالي عدد الحوادث التي وقعت في الفترة القصيرة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو.

ويشير الأمين العام إلى أن هناك أيضا زيادة في عدد الحوادث حيث تقوم مجموعة من الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، بما في ذلك حركة طالبان باكستان ولشكر طيبة والحركة الإسلامية لأوزبكستان، بشأن هجمات مستمرة على قوات الأمن الأفغانية إلى جانب الأعمال التي ترتكبها عناصر نظام طالبان السابق. والسبيل الوحيد لدحر هذه الآفة هو من خلال تقديم الدعم الصادق من المجتمع الدولي بهدف إنماء أفغانستان المزدهرة والمستقلة وذات السيادة والقادرة على الدفاع عن نفسها.

وبالرغم من أن تركيز المجتمع الدولي ظل منصبا على عمليات الانتقال الأمني والسياسي في أفغانستان، فان علينا ألا نسمح بصرف انتباهنا عن المسألة المهمة بالقدر نفسه المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وفي ذلك السياق، تضطلع

بدور كبير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة التي من المفترض أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بتنسيق أنشطتها. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة مهمة هامة في دعم المؤسسات السياسية الأفغانية، ولكنها أيضا تعمل على حشد القدرات الفريدة للأمم المتحدة ووكالاتها الإنمائية لتوسيع المساعدات الإنسانية والخدمات الإنمائية المقدمة إلى أبعد القرى النائية في أفغانستان.

وسيبقى ثابتا التزام الهند بمساعدة شعب أفغانستان وحكومتها إذ يبنيان بلدا سلميا ومتعددا وديمقراطيا ومزدهرا. وفي الختام، نود مرة أخرى أن نهيئ شعب أفغانستان على مشاركته الحماسية في الانتخابات. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لعملية الانتقال السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجارية هناك. وتقف أفغانستان على عتبة عملية انتقال تاريخية، ونود أن نعرب عن أفضل تمنياتنا لشعبها. وفي هذه المرحلة الحرجة، نود أن نؤكد لأفغانستان على تقديم الدعم الثابت من حكومة الهند وشعبها.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): في الأشهر القليلة الماضية مرت أفغانستان بمجموعة من المراحل التاريخية الهامة. وشكلت الانتخابات التي أُجريت في ٥ نيسان/أبريل ومنافسة الاقتراع التفضيلي في ١٤ حزيران/يونيه على السواء إنجازات هامة. والتهديدات الناجمة من حركة طالبان والجماعات المتمردة الأخرى الهادفة إلى تعطيل العملية السياسية والنيل من سمعتها لم تمنع الأفغان، ومن بينهم العديد من النساء والشباب، الذين خرجوا بالملايين من الإدلاء بأصواتهم في كلتا الجولتين. وكون هذا العدد الكبير من الأفغان، لا سيما العديد من النساء، شاركوا في العملية الانتخابية من أجل إسماع أصواتهم، بالرغم من جهود المتمردين لإثنائهم، يدل على الدرجة التي وصل إليها تهميش حركة طالبان فيما بين سكان أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

وتشيد كندا بالأعمال التي اضطلعت بها وزارة الداخلية وقوات الأمن الأفغانية لكفالة التمكن من المضي قدما بالانتخابات. وكون الانتخابات كللت بالنجاح بالرغم من تهديدات المتمردين بتعطيلها، دليل على تزايد قدرات هذه المؤسسات الوطنية الحيوية. ولا تزال كندا ملتزمة بدعم قوات الأمن الأفغانية وبتعزيز قدراتها على التصدي للتهديدات وتوفير الأمن للشعب الأفغاني. وبالرغم من ذلك، نشعر بالقلق من الادعاءات الأخيرة بوقوع حالات غش. ونناشد اللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع ادعاءات الغش التي سجلتها وحسمها بطريقة شاملة وشفافة، من أجل المحافظة على الثقة بالعملية الانتخابية. ومن الضروري أن تمكن العملية، بما في ذلك الفصل في الشكاوى، من تحقيق إرادة الشعب الأفغاني.

(تكلم بالفرنسية)

إن الأشهر المقبلة ستخضع القائد الجديد لأفغانستان للاختبار. ونظرا لأن القوات الدولية ستغادر البلد هذا العام، فان استقرار أفغانستان وكفالة أمنها سيتوقفان بشكل متزايد على وجود قوات الأمن الوطنية الجيدة التدريب والجيدة التجهيز. وأشار المجتمع الدولي إلى انه ملتزم بمساعدة أفغانستان على تعزيز قواتها الأمنية، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا باتخاذ ترتيبات كافية على أرض الواقع. ونناشد حكومة أفغانستان التوقيع على الاتفاق الأمني الثنائي الذي اقترحته الولايات المتحدة وإبرام اتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أقرب وقت ممكن، من أجل تمكين المجتمع الدولي من بدء التخطيط للمرحلة المقبلة لتقديم المساعدة العسكرية لأفغانستان. كما أن من الضروري كفالة اتسام التمويل الدولي بالمسؤولية والشفافية، بما في ذلك التزام كندا بتقديم مبلغ ٣٣٠ مليون دولار خلال ثلاثة أعوام بدءا بعام ٢٠١٥، الذي جرى التعهد به لدعم قوات الأمن الوطنية في أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التزام الشعب الأفغاني بتحقيق مستقبل ينعم بالأمن والديمقراطية التزام واضح، وكندا ملتزمة بدعم ذلك المسار. ومع ذلك، فان الإمكانية الكاملة لأفغانستان لن تتحقق إطلاقا ريثما تتم بشكل كامل حماية وتحقيق حقوق جميع مواطنيها، وبخاصة النساء والفتيات. وسيكون نجاح أفغانستان واستقرارها في المستقبل نتيجة مباشرة للمشاركة الكاملة للنساء الأفغانيات وتمكينهن. وستواصل كندا التأكيد على انه لا بد من القيام بالمزيد من العمل لكفالة سماع أصوات النساء والإصغاء إليهن في جميع عمليات صنع القرار. ومن أجل تمكين النساء الأفغانيات، علينا أيضا التأكد من توفير الأمان والأمن لهن.

ولا بد أن تفي أفغانستان بالتزاماتها الدولية وبتنفيذ قانونها بشأن القضاء على أعمال العنف ضد النساء من أجل حماية النساء والفتيات الأفغانيات من العنف الجنسي وإساءة المعاملة والزواج القسري والمبكر وزواج الأطفال.

لقد شهدنا في جميع أنحاء العالم بأن اتفاقات السلام الناجحة، هي تلك التي تأخذ أصوات النساء والفتيات بعين الاعتبار، لأنهن أساس المجتمع. ويجب أن تكون حقوق النساء والفتيات محورية في أي اتفاق سلام محتمل. وبالنظر إلى الانتخابات البرلمانية التي ستعقد خلال عام ٢٠١٥، من الضروري عدم التقليل من شأن صوت المرأة الأفغانية. وسوف نستمر في دعم المشاركة السياسية الكاملة للمرأة الأفغانية في جميع مراحل العملية. ولأنهن يشكلن نصف السكان وأكثر من ثلث الناخبين في الانتخابات الأخيرة، فإن أصواتهن وآراءهن، ضرورية لبناء أفغانستان أقوى وأكثر أمنا وازدهارا.

ومن الضروري أيضا أن يضمن الزعيم الجديد لأفغانستان مواصلة وفاء البلد بالتزاماته المترتبة عليه بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. والمساعدة الإنمائية التي تقدمها كندا والبالغة ٢٢٧ مليون دولار أمريكي، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ مشروطة بتلك الإصلاحات الرئيسية. وقد اتخذ البرلمان الأفغاني بالفعل خطوات هامة في اتجاه تحقيق بعض المعايير الممتازة. وقانونا مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، هما في طور الاعتماد. إن هذين القانونين ضروريين، من أجل المساعدة على الحد من الفساد، وزيادة الشفافية في القطاع المالي الأفغاني.

إننا نرحب أيضا بموافقة ولسي جيرغا على قانون المعادن، الذي سيساعد بمجرد اعتماده على وضع الأساس للتنمية الاقتصادية لأفغانستان في الأجل الطويل. ولا يزال هناك عمل ينبغي القيام به لتعزيز اللوائح القانونية الخاصة بالتعدين من أجل منع الفساد، وزيادة الشفافية وضمان حقوق المياه لجميع الطوائف الأفغانية، وكذلك لضمان أن يتم تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية في أفغانستان، بطريقة مسؤولة ومستدامة. ونحث الوزارات المسؤولة على صياغة هذه اللوائح في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، قطعت أفغانستان خلال هذا العام، خطوات هامة لضمان استقرار وأمن أراضيها. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات يتعين التغلب عليها. ويجب أن تستمر الحكومة الأفغانية في بذل جهودها في مجالات الأمن والشفافية واحترام حقوق الإنسان. ويتعين مساءلة الشبكات الإرهابية من الدول المجاورة التي استقرت في الأراضي الأفغانية عن أفعالها. ويتعين أن تكون حماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات، في صلب اتفاق السلام المحتمل. وتلك تحديات كبيرة، لكن كندا ملتزمة بالعمل مع الزعيم القادم، الذي يختاره الشعب بشكل ديمقراطي، وذلك لمساعدة أفغانستان على المضي قدما، من دون تدخل لا مبرر له من جانب جيرانها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نهنئ شعب أفغانستان على إجرائه جولتين من الانتخابات الرئاسية بنجاح. وينبغي لتلك الانتخابات التاريخية تعميق الديمقراطية، وتحقيق الخطوة الأولى من عملية انتقال السلطة على نحو ديموقراطي، ودفع البلد في اتجاه تحقيق السلام والاستقرار. إنها لحظة حاسمة بالنسبة لأفغانستان والمنطقة.

تتوقف الاستمرارية السياسية والمصالحة الوطنية في أفغانستان، فضلا عن التحولات الأمنية والاقتصادية، بوضوح على تحول ديمقراطي سلس. ويقع على عاتق المؤسسات الأفغانية الآن التزام تاريخي بالمضي قدما بالعملية الانتخابية إلى نهايتها المنطقية. لقد حان الوقت لبناء الثقة، وإكمال المهمة الواجب القيام بها، والدخول في حقبة جديدة في تاريخ أفغانستان. إننا نعتقد أن الانتخابات الأفغانية هي شأن داخلي، بقيادة المؤسسات الأفغانية. ويتطلع شعب أفغانستان إلى حل الخلافات في إطار الدستور والقوانين الأفغانية. ونحن نتفق مع الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش، بأن الوقت قد حان فعلا للمشاركة والحنكة السياسية.

واتخذت باكستان من جانبها، سلسلة من الخطوات لدعم تنظيم عملية انتخابية حرة وسلمية وآمنة في أفغانستان. وقد عززنا الأمن على طول الحدود بين باكستان وأفغانستان من خلال نشر قوات إضافية، وتعزيز الرصد باستخدام الاتصالات والمراقبة الجوية وزيادة الدوريات. ولا يوجد لدى باكستان أشخاص مفضلون. إن الأفغان شعب فخور، وهم الذين يتحكمون في مصائرهم. ونحن نحترم الخيار الديمقراطي لشعب أفغانستان، ونتطلع إلى العمل مع الزعيم القادم. ويدرك شعب أفغانستان أن التحول السياسي لن يحقق نتائج كاملة، إلا من خلال تسوية سياسية دائمة، تتم عبر عملية مصالحة أفغانية شاملة يملكها ويتزعمها أفغان. وباكستان ملتزمة بتسهيل هذه العملية.

وبينما نقر بجوانب القوة المهنية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية التي تراكمت لديها على مدى سنوات، حذر كل من الأمين العام والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بأن قوات الأمن سوف تكون بحاجة إلى دعم بعد عام ٢٠١٤، لضمان قدرتها على الاستمرار والاستدامة. ولا يجب إفشال التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية الجارية في أفغانستان، أو إخراجها عن مسارها. ويجب أن تكون عمليات تقليص القوات المتوقعة حصيفة ومسؤولة. ولا ينبغي أن تترك أي فراغ أمني، ولا ينبغي أن يطمح أحد لسد هذا الفراغ. وقد دفع العالم ثمنا باهظا جراء الانسحاب المتهور في التسعينات. ومن شأن تكرار هذه السابقة أن يكون أكثر كلفة للسلام والأمن.

وهناك توقعات بحدوث انكماش اقتصادي، مع تحول اقتصاد الحرب، كما نأمل إلى اقتصاد سلام. وقد حذر الأمين العام من ضرورة ألا يؤدي تراجع الوجود المادي للقوات الأجنبية، إلى انخفاض في المساعدة الإنمائية. ويجب تصحيح التصور الخاطئ بأن أفغانستان قد جرى التخلي عنها. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن تفادي وقوع ركود اقتصادي على نطاق واسع في أفغانستان، مما قد يؤدي إلى البطالة والتشرد وزيادة الاعتماد على الاقتصاد غير المشروع. كما يجب أن تركز جهود إعادة الإعمار على السياسات التي من شأنها تحفيز النمو والاستثمار، وإحداث فرص عمل وتسهيل إعادة تأهيل اللاجئين.

وتواصل باكستان استضافة ٣ ملايين لاجئ أفغاني مسجل أو غير مسجل. وكنا نتحمل حتى عبء وجود عدد أكبر من اللاجئين على مدى السنوات الـ ٣٤ الماضية. ووفقا للأمين العام، يمثل ١,٦ مليون لاجئ مسجل، لوحدهم أكبر عدد من اللاجئين لفترة طويلة في العالم. وأطلقت باكستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل، استراتيجية حلول من أجل العودة المستدامة وإعادة

إدماج اللاجئين الأفغان. وحصل في الآونة الأخيرة، انخفاض حاد، نسبته حوالي ٦٤ في المائة، في عودة اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ خطوة إلى الأمام للمساعدة في تسريع وتيرة عودة اللاجئين الأفغان، وعلى الأمم المتحدة مساعدة الحكومة الأفغانية على تقديم عوامل جذب.

إن باكستان هي أحد ضحايا الاتجار بالمواد الأفيونية التي مصدرها أفغانستان. ونحن سعداء بتكثيف الحكومة الأفغانية حملتها لمكافحة المخدرات من خلال القيام بعمليات محددة الأهداف، وتفكيك المختبرات ومصادرة المخدرات غير المشروعة والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون في مئات الهكتارات من الأراضي. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الوتيرة العامة قد تباطأت، وأن أمامنا طريق طويل يجب أن نقطعه. وستواصل باكستان، بالتعاون مع أفغانستان وإيران، في إطار المبادرة الثلاثية، العمل من أجل المزيد من الصرامة فيما يتعلق بمراقبة المخدرات وإدارة الحدود.

إن للسلام في أفغانستان، تأثيرا مباشرا على التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومن أجل تعزيز الربط الإقليمي، فضلا عن تدفقات التجارة والطاقة، فإن باكستان تدعم المشاريع عبر الإقليمية، بما في ذلك مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وتطوير البنية التحتية. ويعتمد نجاحها بشكل واضح على استقرار أفغانستان.

ولا تزال العلاقات بين باكستان وأفغانستان تشهد اتصالات على أعلى المستويات. والرئيس ممنون حسين، الذي زار كابول خلال شهر آذار/مارس الماضي، جنبا إلى جنب مع الرئيس كرزاي، أكد بأن شعبي بلدينا سيستفيدان من إمكانياتنا الواسعة لتحقيق التقدم والازدهار.

ورئيس الوزراء نواز شريف، الذي اجتمع مع الرئيس كرزاي أربع مرات في العام الماضي، يواصل تنفيذ رؤيته بشأن الجوار السلمي والعلاقات التعاونية المستقرة مع أفغانستان. وتتفق باكستان وأفغانستان على أن الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديداً خطيراً للبلدين. ولا بد لنا من مكافحة تلك الآفة معاً. وفي هذا السياق، فإن إدارة الحدود وأمن الحدود تمثل مصدر قلق بالغ وأولوية. وقام رئيس أركان الجيش الباكستاني، الجنرال راهد شريف بزيارة كابل لكي يناقش مع نظيره الوضع الأمني في أفغانستان، وتصفية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وسبل تعزيز الثنائية، مع التركيز بشكل خاص على تحسين التنسيق على طول الحدود بين باكستان وأفغانستان.

ويجب ألا تسمح باكستان وأفغانستان للجهات الفاعلة من غير الدول بأن تؤثر على العلاقة بينهما. وبالنظر إلى تقلب الأوضاع على الحدود، من المهم أن يكون التواصل بين الوكالات العسكرية والاستخباراتية أكثر تواتراً وفي الوقت الحقيقي بغية معالجة الشواغل المشتركة وبناء الثقة. وادعاءات كابل من وقت لآخر بشأن القصف عبر الحدود من الجانب الباكستاني مبالغ فيها وتستند إلى معلومات خاطئة. عندما تتعرض قواتنا لهجوم ضارٍ من قبل الإرهابيين عبر الحدود، فإننا نفعل ذلك دفاعاً عن النفس.

وقد أطلقنا عملية شاملة لتوجيه ضربة قاتلة للإرهابيين الأجانب والمحليين الذين يختبئون في مناطقنا القبلية. وقال رئيس الوزراء نواز شريف مخاطباً البرلمان في ١٦ حزيران/يونيه إننا بدأنا تلك العملية لجعل باكستان أرضاً للسلام. ومن خلال تلك العمليات، نقوم بتطهير مناطق مختارة من المسلحين والإرهابيين، وتفكيك الكيانات والشبكات الإرهابية وإرساء الهيكل الكامل للدولة. وينبغي ألا تكون العمليات في شمال وزيرستان مدعاة لقلق حكومة أفغانستان بل مصدر قوة لها.

إننا نعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الفيضانات والانهيالات الأرضية الأخيرة في أفغانستان. وقد أرسلت باكستان ثلاث طائرات محملة بإمدادات الإغاثة للمنكوبين بالانهيال الأرضي الضخم في ٢ أيار/مايو في بدخشان. ولا

تزال أفغانستان عرضة للكوارث المفاجئة المتكررة والبطيئة الوقوع. وكما أشار الأمين العام، ينبغي للأمم المتحدة مساعدة أفغانستان على تطوير استراتيجية للحد من المخاطر وإدارتها.

ونبدي إعجابنا بالسيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام، ونثني على قيادته الفعالة والحساسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع التركيز على النتائج. وأود أيضا أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

أخيراً، أشكر السفير زاهر تانين على البيان الثاقب والاستشرافي البناء الذي أدلى به هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر المتكلمين بالوقت المحدد لبياناتهم وأطلب منهم التكرم باحترام الوقت المحدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونظراً لضيق الوقت، سأكتفي بأبرز النقاط في بياني. وسيجري تعميم نسخ من النص الكامل للبيان في القاعة.

ترحب اليابان باعتماد البيان الرئاسي بشأن الانتخابات الرئاسية الأفغانية (S/PRST/2014/11) اليوم. ونكرر مع أعضاء مجلس الأمن الترحيب بعقد الجولة الثانية من التصويت في ١٤ حزيران/يونيه، كما كان مقرراً. وأجري التصويت في هدوء نسبي، وإن كانت بعض المناطق قد شهدت تهديدات أمنية. ونعرب عن إعجابنا للشعب الأفغاني وقوات الأمن وجميع المشاركين في تنفيذ الانتخابات.

ودعماً للانتخابات، قدمت اليابان ١٦ مليون دولار. ونأمل أن تمضي العملية المفضية إلى الإعلان عن النتائج النهائية، في ٢٢ تموز/يوليه، قدماً بشكل عادل وسريع وسلمي. وفي هذا الصدد، يتعين على كلا المرشحين، السيد عبد الله عبد الله والسيد أشرف غاني، احترام ولاية الهيئات الانتخابية والتعاون، تجنباً لتدهور الوضع. وبمجرد أن يتم الفصل في الشكاوى الانتخابية وفقاً للقانون، يجب أن يتقبل كل من المرشحين وأنصارهما النتيجة. وعلى الهيئات الانتخابية، بدورها، أن تبرهن على الشفافية والنزاهة في فرز الأصوات والتعامل مع الشكاوى المقدمة من المرشحين. ونأمل أن نشهد الانتقال المنظم إلى حكومة جديدة شاملة وإصلاحية الفكر بقيادة الرئيس الجديد. وسيتعين على الحكومة الجديدة أن تتصدى لتحديات مهمة، كالأمن والمصالحة مع الطالبان والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وأود أن أتطرق إلى التحدي الثالث، أي التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي تناوله العديد من المتكلمين اليوم. في الشهر الماضي، استضافت اليابان اجتماع مجموعة الاتصال الدولية في طوكيو. وأكد المشاركون أن إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة سيظل مرجعاً للعلاقات بين الجهات المانحة والحكومة الأفغانية الجديدة. وكما أقر كل من المرشحين الرئاسيين، فإن الحكومة المقبلة ستتحمل المسؤولية عن تنفيذ التزامات أفغانستان التي تعهدت بها في طوكيو. ونحن نتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة لجهود أفغانستان في اجتماع المتابعة الوزاري الذي سيعقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ونأمل أيضا أن يكون مؤتمر لندن منبراً لتشاطر إطار طوكيو من قبل الحكومة الأفغانية الجديدة والمجتمع الدولي.

وعلى صعيد ذي صلة، نرحب باعتماد مجلس الأمن اليوم البيان الرئاسي بشأن مسألة المخدرات غير المشروعة الذي اقترحه الاتحاد الروسي (S/PRST/2014/12). عندما كنت أشغل منصب الممثل الخاص الياباني لأفغانستان وباكستان، كان من دواعي سروري بدء مشروع التعاون المشترك بين

اليابان وروسيا بشأن تلك المسألة. وفي إطار جهودنا المشتركة، تلقى ٦٠ من رجال الأمن العام الأفغان التدريب على إنفاذ قانون مكافحة المخدرات في أكاديمية الشرطة في موسكو. ونرى أن تلك الجهود مفيدة في تعزيز التعاون الدولي الذي يدعو إليه البيان الرئاسي اليوم.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى إسهامات اليابان في أفغانستان. منذ عام ٢٠٠١، ساهمنا بإجمالي ٥,٤ بليون دولار في الجهود الإنمائية في أفغانستان. واليابان ثاني أكبر دولة مانحة بعد الولايات المتحدة. وفي مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢، التزم المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥. واليابان، من جانبها، تفي باطراد بوعدها بتقديم ما يصل إلى ٣ بلايين دولار خلال خمس سنوات. وأود أن أؤكد مجدداً التزامنا بالوقوف إلى جانب حكومة وشعب أفغانستان في مساعيهما لتحقيق استقرار طويل المدى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، على التزامه الرائع بعملية التحول الديمقراطي في أفغانستان. ونشكر أيضا السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

خلال الفترة من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤، تشهد أفغانستان حدثين بارزين في مسيرتها نحو المستقبل. أولاً، سيجري ولأول مرة في تاريخ البلد تسليم السلطة من رئيس للدولة إلى آخر على أساس عملية ديمقراطية. ثانياً، انتهاء عملية الانتقال، حيث أن بعثة دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة ستحل محل الوجود العسكري للقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

لقد أكدت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على الاتجاه الإيجابي الناشئ عن التصويت. وتشير المشاركة في الانتخابات بأعداد كبيرة إلى أن الأفغان لم يذعنوا للخوف، وأنهم يثقون في العملية الديمقراطية ويعلقون آمالا كبيرة على قدوم رئيس جديد قادر على التصدي لمشاكل البلد.

ويكتسي انتظام العملية الانتخابية برمتها، وصولا إلى الإعلان عن رئيس جديد للدولة أهمية بالغة. ولن تكون النتيجة مقبولة من جانب المنافسين المهزومين والرأي العام وبالتالي تتيح انتقال سياسي سلس إلا عبر النظر إلى العملية الانتخابية بوصفها تتسم بالشرعية والمصداقية والشفافية وشمول الجميع.. وتواصل الأمم المتحدة توجيه جهودها نحو تحقيق ذلك المنظور عبر إعادة التأكيد على الأولوية المطلقة للعملية الانتخابية، واحترام نظامها وقواعدها، علاوة على أهمية الحوار بين المرشحين. ومن الضروري في هذه المرحلة الحساسة في أعقاب الجولة الثانية من التصويت أن يتحلى كلا المرشحين ومؤيديهما بالاعتدال وروح المسؤولية، وأن يتجنبا إعلان الفوز بالانتخابات قبل الأوان، فضلا عن رفع الشكاوى عبر الآليات المناسبة. وينبغي أن يتم ذلك على أساس من الوعي بأن الفترة التي تلي الانتخابات تقتضي الحفاظ على وحدة البلد إلى أقصى حد ممكن، كي يتسنى تحقيق التنمية على الصعيدين الاقتصادي والمدني، على أن يعززها السلام والاستقرار.

لقد كان إسهام قوات الأمن الوطنية الأفغانية حاسما في كفالة إجراء عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية بصورة منتظمة. وعليه، فقد أثبتت قدرتها على التصدي بنجاح للتحدي اليومي الكبير المتمثل في فرض السيطرة على إقليم البلد بأسره. وفيما يتعلق بالتمرد، فعلى الرغم من ارتفاع عدد الهجمات والضحايا في هذه المرة مقارنة مع أولتصويت، فقد فشلت مرة أخرى المحاولات الرامية إلى عرقلة الانتخابات. ومع ذلك، فلا بد أن ندرك أن تحقيق الاستقرار في البلد

يتطلب مزيدا من الوقت، وأنه لا يسعنا إلا أن نواصل التحلي باليقظة والحذر المستمرين.

وفيما يخص إتمام العملية الانتقالية، فإننا نرحب بالإعلان الصادر من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل وجودها في أفغانستان وتحديد جدول زمني للانسحاب العسكري من البلد. ومن الواضح أن أهم الأدوات الفعالة فيما بعد عام ٢٠١٤ تتمثل في التوقيع على الاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة، الأمر الذي يجد القبول من كلا المرشحين الرئاسيين، فضلا عن وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني اللازم لوجود قوات منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد.

وتؤكد إيطاليا دعمها لعملية السلام، وتسلّم بالملكية الأفغانية الكاملة للعملية. ونتوقع أيضا ألا تتأثر المكاسب التي حققتها هذه العملية في مجالي تحقيق التحول الديمقراطي وصون الحقوق المدنية والجنسانية بأية انتكاسات، علاوة على عدم إذعانها للإرهاب. ونكرر التأكيد على إيماننا العميق بأنه لا سبيل إلى الاستقرار دون تحقيق المصالحة الداخلية في أفغانستان، وأنه لا مجال لاستدامة ذلك الاستقرار في الأجل الطويل دون الإسهام الحقيقي والفعال للأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى.

وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية لعملية تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، فإن من الضروري بالنسبة لبلدي ألا يشهد تراجعا في الآمال والطموحات وألا يكون هناك تفريط في المعايير التي ينبغي أن تتقيد باتباعها السلطات في كابل، سواء من حيث الكم أو الكيف. ونتوقع أن يواصل أصدقاؤنا الأفغان الالتزام بإرث مؤتمر طوكيو، وأن يتمكنوا من بلوغ أهداف واضحة وقابلة للقياس في مجالات من قبيل العمليتين الديمقراطية والانتخابية ومكافحة الفساد والحوكمة الإدارية والاقتصادية، فضلا عن صون حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، والنرويج البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا.

أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/420) والممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر أيضا السفير تانين على ملاحظاته.

وأود أن أعيد التأكيد على دعمنا الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة، في مساندة الشعب الأفغاني وتنسيق المساعدة المقدمة إليه من قبل المجتمع الدولي. يكتسي دور الأمم المتحدة أهمية متعاظمة بعد عام ٢٠١٤ في كفالة استمرار وصول المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى السكان على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار الوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة في البلد.

تمثّل الديمقراطية وسيادة القانون قيمتين أساسيتين بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونحن ملتزمون بدعم الطموحات المشروعة للشعب الأفغاني إلى انتخاب الأشخاص الذين يتولون شؤون الحكم في بلده ويمثلونه بحرية ونزاهة. وقد شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية مرارا وتكرارا إعراب الشعب الأفغاني بشجاعة عن عزمه على التعبير عن رأيه في اختيار الرئيس القادم للبلد. ونشيد بشجاعة أولئك الأشخاص الذين تجاهلوا التهديد بالعنف من قبل الجماعات التي تنظر إلى إرادة الشعب باعتبارها أمرا مستهجنا، وبأولئك النساء اللائي تحدين الأعراف الاجتماعية التي لا تزال محافظة في العديد من المناطق دفاعا عن حقوقهن.

ويقينا فإن لكل صوت قيمته في جميع الانتخابات، ولكل صوت أهميته ووزنه أيضا. وما دام السكان قد أبدوا كل هذا القدر من الشجاعة والعزم على التعبير عن رأيهم، فإن من الأهمية بمكان أن تظهر أصواتهم وإرادتهم بشكل كامل. وعليه، فإن من المهم أن تكفل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة شفافية أعمالهما. والمرشحان والناخبون بحاجة إلى الاطمئنان إلى موضوعية العملية الانتخابية. وعلى وجه التحديد، فإنه يجب أن يكون النشر الإلكتروني للنتائج من مراكز الاقتراع في الوقت المناسب. وينبغي أيضا تطبيق المبادئ التوجيهية لإعادة فرز الأصوات ومراجعتها على نحو متسق. وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان أن يتيح كلا المرشحين ومؤيديهما الوقت الكافي للمؤسسات كي تتمكن من أداء واجباتها، فضلا عن التحلي بضبط النفس في هذه المرحلة الحساسة. ومن المهم أن يتصرف كلا المرشحين بروح من المسؤولية وأن يوجها أية شكاوى ذات صلة عبر الآليات المناسبة. وينبغي تفادي التصريحات التي تزعم الفوز بالنتائج قبل الأوان، أو تلك التي من شأنها تأجيج التوترات.

ونتطلع إلى العمل مع الرئيس الجديد وحكومته بهدف التصدي للتحديات الجسام المتبقية في أفغانستان. ويسرني أن أعلن أن مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي قد أقر استراتيجية جديدة شاملة بشأن أفغانستان، تعيد التأكيد على التزامنا المستمر بتقديم المساعدة في التصدي لتلك التحديات المتبقية.

ويتمثل هدفنا في دعم تطوير المؤسسات الأفغانية من أجل توفير القدرة اللازمة للحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن، وتوفير محفل للعمل من أجل الوصول إلى دولة أفغانية أكثر فعالية واستدامة في نهاية المطاف. ويقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ما يربو على بليون دولار سنويا في شكل معونة إلى أفغانستان، ما يجعلها أكبر بلد مستفيد من المساعدة التي نقدمها على نطاق العالم. ويدل ذلك على وفائنا المستمر بالتعهدات المتعلقة بتقديم المعونة المتعهَّد بها في مؤتمر طوكيو. غير أن الاستفادة الكاملة من تلك التعهدات تقتضي أن تبدي الحكومة الجديدة في أفغانستان أيضا ما يدل على التزامها الثابت بالمثل. ويجب أن تشرع السلطات الأفغانية الجديدة في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحددة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، نظرا لأهميتها البالغة لتحقيق الاستدامة السياسية والاقتصادية في أفغانستان في الأجل الطويل. ولا بد من اتخاذ الإجراءات العاجلة الرامية إلى استعادة الثقة الاقتصادية ووضع برنامج لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل وتحصيل أقصى حد من الإيرادات.

ولا يزال الأمن يشكّل تحديا ملحّا بالنسبة لأفغانستان. ويناشد الاتحاد الأوروبي الرئيس الجديد للبلد التواصل مع جميع الأفغان والبلدان المجاورة، وأن يدعوهم إلى المساهمة في تنمية أفغانستان بوصفها بلدا مستقرا مزدهرا ويتمتع بالسيادة الكاملة، بما في ذلك، من خلال تكثيف المشاركة في عملية إسطنبول. ونعرب عن تأييدنا لعملية ترمي إلى تحقيق السلام والمصالحة بقيادة أفغانية، بوصفها ركيزة للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها. وينبغي دعم عملية السلام والاستقرار في المنطقة عن طريق العمل الجماعي الهادف إلى التصدي للتهديد المستمر الذي تشكّله المخدرات والجريمة المنظمة. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة للقضاء على الشبكات الفاسدة التي تزداد غنى جراء بؤس الآخرين وشقائهم.

وفي الختام، فإن أمام أفغانستان فرصة جديدة للتصدي للمسائل الأساسية التي ما زالت تهدد استقرارها وتقوّض التقدم المحرز. وأؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي لا يزال حليفا ثابتا في دعم المناصرين للإصلاح بهدف ضمان مستقبل أفضل لجميع الأفغان، ذلك المستقبل الذي يصبون إليه ويستحقونه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش، والمدير التنفيذي، السيد فيدوتوف، والسفير تانين، على بياناتهم.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن ٢٠١٤ عام بالغ الأهمية بالنسبة لأفغانستان. إذ من المتوقع أن يشهد أول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ أفغانستان. في الانتخابات الأخيرة، أبدى الملايين من النساء والرجال الأفغان التزامهم بالعمل بنشاط من أجل تشكيل مستقبل البلد. إنهم يريدون إسماع صوتهم، ويريدون أن يُوضع حدٌ للعنف.

أهنئ الناخبين على ما أبدوه من شجاعة في مواجهة التهديدات والعنف، كما أهنئ قوات الأمن الوطني الأفغانية، التي استعدت جيدا، وكانت فعالة في تأمين العملية الديمقراطية. والآن ندعو كلا المرشحين الرئاسيين إلى احترام سلطة اللجنة الانتخابية الأفغانية وأن يقبلا بالنتيجة النهائية فور انتهاء الفصل فعلياً في جميع الشكاوى. وأستحضر هنا حنكة رجال الدولة التي أظهرها المرشحون عند قبولهم بنتائج الجولة الأولى. لم تكتمل العملية الانتخابية بعد. وبما أن هذه العملية يقودها الأفغان، فإننا نحث جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب إزكاء النعرات العرقية والقبلية أو إعلاء المصالح الطائفية. وكما شدد على ذلك الأمين العام بان كي – مون، فإن في هذه المرحلة الحرجة تمس الحاجة إلى مؤهلات رجل الدولة، وليس إلى القدرة على التلاعب.

تتطلب التطورات الإيجابية العديدة في أفغانستان، بما في ذلك الانتخابات باعتبارها إنجازاً يعود الفضل فيه أولا وقبل كل شيء للشعب الأفغاني ومؤسساته، أن نستمر في تضامننا والتزامنا. ويشمل ذلك دعم قوات الأمن الوطني الأفغانية. إن توقيع الحكومة الأفغانية الجديدة على الترتيبات الأمنية ذات الصلة شرطٌ ضروري لاستمرار الدعم العسكري، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الناجز. وبما أن الدعم الدولي في المستقبل سوف يركز بشكل متزايد على المساعدة المدنية، فسوف يتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تضطلع بدور مركزي في تنسيق تلك الجهود دعماً للحكومة الأفغانية الجديدة.

ومما لا شك فيه أن ثمة تحديات خطيرة على الطريق. ينبغي أن يدفعنا ذلك أيضا إلى الحذر من إرهاق كاهل البعثة بالأعباء. تحتاج البعثة إلى أن تتوفر لديها الموارد الكافية وأن تكون حاضرة في جميع أنحاء البلد من أجل الاضطلاع بولايتها. ستواجه الحكومة الأفغانية الجديدة طائفة من التحديات الكبيرة. ونحن نشجع شركاءنا في كابول على إشراك جميع أفراد المجتمع، ولا سيما النساء، في عمليات صنع القرار، وعلى الاستمرار في بذل كل الجهود من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وعلى زيادة تنسيق الدعم الدولي وكفاءته؛ وعلى الارتقاء بالمصالحة الوطنية ومكافحة الفساد، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على قيادته الحيوية، وأود أن أؤكد للشعب الأفغاني وللأمين العام دعم ألمانيا الثابت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد يان كوبيتش؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف؛ والسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بياناتهم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي تلاه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف، بصفتي الوطنية، عددا من الاعتبارات من أجل هذه المناقشة.

تجدد إسبانيا التهنئة للشعب الأفغاني على عقد الجولة الأولى من عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية وأعضاء جدد لمجالس المحافظات. كما نثني على الطريقة التي أديرت بها الحملة الانتخابية وعملية التصويت في الجولة الثانية، التي لم تكتمل بعد فيها عملية العد والإجراءات القانونية. لهذه الانتخابات التاريخية أهمية حيوية للعملية الانتقالية الجارية، وبالتالي لمستقبل أفغانستان. نظمت هذه الانتخابات من أجل كفالة أول عملية انتقال ديمقراطي للسلطة ممثلة في رئاسة الجمهورية، وبالتالي إنجاز التحول السياسي الذي بدأه الأفغان منذ ١٢ عاما، بدعمٍ من المجتمع الدولي.

من المهم تسليط الضوء على السلوك المثالي للشعب الأفغاني، الذي أقبل على صناديق الاقتراع بشجاعة وتصميم، متحدياً تهديدات أولئك الذين سعوا إلى عرقلة العملية الانتقالية الجارية. وتظهر الإحصاءات – التي تشير إلى نسبة مشاركة تقارب الـ ٦٠ في المائة في الجولة الأولى، وبلغت حصة المرأة فيها ٣٨ في المائة – بجلاء الالتزام القوي من جانب الأغلبية بالعملية الديمقراطية في البلد. ونرحب أيضا بما أبدته قوات الأمن الوطنية الأفغانية من الالتزام بالمحافظة على النظام العام خلال الاقتراع.

من الأهمية بمكان أن تكتمل هذه العملية بنجاح. يجب على الجهات الفاعلة السياسية ومؤسسات الدولة كافة، لا سيما المؤسسات الانتخابية، أن تثبت أنها جديرة بهؤلاء المواطنين الشجعان الذين سطّروا بإباء وحزم، بمشاركتهم الساحقة في الانتخابات، المستقبل الذي يريدونه لبلدهم – مستقبلاً من الديمقراطية والسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك لا بد، فيما يتعلق بالدستور والقوانين في أفغانستان، من أن تكون جميع الآليات القانونية القائمة قادرة على كفالة احترام الإرادة التي عبر عنها الناس في صناديق الاقتراع، وكفالة أن تجري العملية برمتها بصورة سلمية تتسم بالمسؤولية والشفافية.

ولكل هذه الأسباب، أود أن أضم صوت إسبانيا إلى أصوات الممثلين الذين تكلموا قبلي في توجيه الدعوة مجدداً إلى كل الجهات الفاعلة – المرشحين، والناخبين والمؤسسات – إلى ضرورة المحافظة حتى النهاية على السلوك المثالي الذي تجلى في المراحل الأولى من العملية الانتخابية.

طوال ما يزيد على عقد من الزمن، ظلت إسبانيا ملتزمة التزاما قويا تجاه أفغانستان والشعب الأفغاني. ومن خلال تعاوننا الإنمائي، الذي جعل أفغانستان هدفا له الأولوية، والأنشطة التي يضطلع بها فريق إعادة إعمار المحافظات في قلعة ناو، ودعمنا لأمن البلد وتدريب قواته الأمنية، استجابت إسبانيا لطلبات الأفغان، وقدمت لهم المساعدة في عملية بناء دولتهم. لا تزال هناك تحديات كبيرة. يستطيع الأفغان أن يعولوا على أن إسبانيا ستبقى إلى جانبهم، كما هو الحال دائما، وستقدم لهم الدعم في جهودهم الرامية إلى بناء أفغانستان المستقرة والمزدهرة، التي تتعاون مع جيرانها، وتظل تتمتع بكامل السيادة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أكرر امتنان إسبانيا ودعمها للدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى الآن، والدور الذي ينتظر أن تقوم به دعماً لقرارات الشعب الأفغاني وأهدافه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة فرايمان – ديكسنة (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد لاتفيا بيان الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببضع نقاط بصفتها الوطنية.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/420)، وممثله الخاص يان كوبيتش، وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على ما أبدوه من تفان ومن دعم متواصل للشعب الأفغاني من خلال اضطلاعهم بمهام البعثة.

في المقام الأول، تنوه لاتفيا بالإنجازات البارزة التي حققتها أفغانستان في العقد الماضي، ابتداءً من ظروف صعبة للغاية. لا بد أن يستمر ذلك التقدم حتى تستطيع أفغانستان أن تخرج وهي أكثر قوة بعد عقد التحول.

تدعم لاتفيا عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويملكونها. إجراء انتخابات شاملة ومنظمة يقودها ويديرها الأفغان أنفسهم، وتتسم عملية إجرائها بالشرعية ويقبل الجميع بنتائجها، أمرٌ حيوي لتوطيد الديمقراطية في أفغانستان ومعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تجابه البلد. لقد حققت الحكومة والهيئات الانتخابية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والناخبون تقدماً كبيراً فعلاً في الإعداد للانتخابات وأثناء إجرائها. وترحب لاتفيا على وجه الخصوص بالتدابير التي اتخذت لضمان زيادة مشاركة المرأة وبالنتائج التي تحققت في هذا الصدد. الآن، في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها أفغانستان، ينبغي أن يتحمل كل طرف المسؤولية الملقاة على عاتقه عن إرساء أساس متين من أجل الوحدة الوطنية والاستقرار وتجنب أي توترات.

للتعاون الإقليمي أهميته البالغة للاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في أفغانستان وسائر المنطقة، بما في ذلك آسيا الوسطى. وترحب لاتفيا بالمبادرات الإقليمية، لا سيما عملية إسطنبول. وللانخراط النشط والبناء من جانب جميع المشاركين قبل وبعد المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في الصين في آب/أغسطس أهميته في استدامة التقدم في تطوير التعاون وبناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها. تشيد لاتفيا بالدعم الذي أُعرب عنه على أعلى المستويات في الصين والهند وإيران وباكستان من أجل تحقيق الانتقال السياسي السلس في أفغانستان ومن أجل التعاون الإقليمي البناء. ونحن نرى أن من شأن مشاريع البنية التحتية التي تعزز الترابط الإقليمي أن تسهم إسهاما كبيرا في التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية. لقد حققت أفغانستان تقدما ملحوظاً في هذا الصدد.

من أجل الإسهام في تلك الجهود، استضافت لاتفيا في ٣ و ٤ حزيران/يونيه مؤتمرا رفيع المستوى عن النقل واللوجستيات وطرق التجارة كان عنوانه ”ربط آسيا بأوروبا“، واجتمع فيه هذا العام أكثر من ٤٠٠ مشارك، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، وخبراء السياسة الخارجية، وممثلو شركات النقل واللوجستيات في بلدان الشرق الأقصى، وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وأفغانستان، وكذلك من البلدان الشريكة في الصين وبرنامج التعاون لأوروبا الوسطى والشرقية. من بين المشاركين رفيعي المستوى، كان من دواعي سرورنا أيضا أن نرحب بوزير النقل والطيران المدني في أفغانستان.

واتفق المشاركون على أهمية تزامن مشاريع البنية التحتية بالنسبة للاستقرار والنمو الطويل الأجل، وأن مشاريع البنية التحتية على الصعيد الوطني يجب أن تكون متوافقة مع التطورات الإقليمية في مجالات النقل واللوجستيات والتجارة. وستواصل لاتفيا أثناء رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ تعزيز التعاون الوثيق مع بلدان آسيا الوسطى، والشرق الأقصى وجنوب آسيا. ومن أجل مواصلة تطوير رؤيتنا المشتركة، سوف تستضيف لاتفيا المؤتمر السنوي الرفيع المستوى المقبل في نيسان/أبريل ٢٠١٥. كما ستواصل لاتفيا الإسهام في بناء قدرات الخبراء الأفغان في مجالي السكك الحديدية والطيران.

ومن المهم مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى أفغانستان والتعاون معها من أجل تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وتشكل الالتزامات المتبادلة التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو وفي مؤتمر طوكيو الأساس الذي تقوم عليه الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، إذ أنها تقرن الدعم الدولي السياسي والأمني والمالي بالتزام أفغاني واضح بتحقيق الإصلاح المستدام. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع الأطر القانونية المناسبة قائمة من أجل تمكين المجتمع الدولي من تقديم الدعم في المجال الأمني بعد

عام ٢٠١٤. وقد تعهدت لاتفيا بتقديم دعمها لقوات الأمن الوطني الأفغانية حتى عام ٢٠١٥.

وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي المطرد وعملية بناء الدولة على أساس مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة والطفل، أساس بناء أفغانستان ديمقراطية ومزدهرة ومستقرة. وهذه لحظة حاسمة وفرصة بالنسبة لأفغانستان وجميع مواطنيها للاستفادة من التقدم المحرز وكفالة تحقيق السلام والأمن والاستقرار في البلد في الأجل الطويل. وينبغي أن نبني شراكة حقيقية طويلة الأمد، بقيادة أفغانستان، تستند إلى الالتزامات المتبادلة من أجل ضمان إحراز التقدم والزخم المستمر. وأود طمأنة المجلس بشأن استمرار لاتفيا في المشاركة في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف؛ والسفير تانين على بياناتهم الموضوعية.

ويشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتدعم الدول الأعضاء في المنظمة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم أفغانستان. ونؤيد النهج الذي تتبعه القيادة الأفغانية من أجل ضمان أن يحرز البلد تقدما نحو تحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتعاون الواسع مع البلدان المجاورة في المنطقة.

ونشيد بجهود الشعب الأفغاني نفسه، الذي ناضل في مواجهة العديد من التحديات لتقرير مستقبله ولتولي ملكية تحقيق تنميته واستتباب الأمن لديه. وفي ذلك السياق، نلاحظ النجاح في إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٤ حزيران/يونيه. ويحدونا الأمل أن الشعب الأفغاني في هذا المنعطف التاريخي في تاريخ بلده، سيتحد للتصدي للتحديات وكفالة المساواة بين الجميع، واحترام القانون وحقوق الفئات المختلفة، والعدالة والوئام.

وتدعم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي دعما كاملا الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للمضي نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ونشير إلى أنه ينبغي القيام بهذه العملية تحت قيادة كابول وعلى أساس ثلاثة مبادئ معروفة جيدا، ألا وهي، وجوب أن يقوم المتمردون بوضع سلاحهم، والاعتراف بالدستور الأفغاني، وقطع صلاتهم بتنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على اقتناع بأنه لن يكون من الممكن تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان في الأجل الطويل، أو التصدي بفعالية للتحديات التي يواجهها البلد، بدون اتباع نهج شامل إزاء المشاكل القائمة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في الأنشطة التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة، والعصابات المسلحة غير القانونية والعناصر الإجرامية، ولا سيما من خلال انتشارها في المناطق الشمالية من البلد، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على مصالح هذه المنظمة في تلك المنطقة. ومن التحديات الرئيسية الواضحة في هذه المرحلة مشكلة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها. وتثير العلاقة القوية بين الإرهاب وإنتاج المخدرات الأفغانية غير المشروعة القلق بصفة خاصة، حيث إنها تقوض الإنجازات الأفغانية التي تحققت في مجال الأمن وقدرتها على كفالة القانون والنظام في البلد. ونلاحظ مع شعورنا بالقلق تمويل الأنشطة الإرهابية ودعمها، بما فيها الدخل الناتج

عن زراعة المخدرات غير المشروعة، وإنتاجها، والاتجار بها، بوصفها بلدان المنشأ أو العبور، ومن بينها أفغانستان، فضلا عن إيصالها على نحو غير مشروع إلى بلد السلائف.

كما يعرب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن قلقهم إزاء النمو في إنتاج خشخاش الأفيون الذي سبقت الإشارة إليه في تقرير الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٣، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولا تزال زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار غير المشروع فيه واستهلاكه في أفغانستان تشكل تهديدا خطيرا على الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحوكمة في ذلك البلد والمنطقة والعالم ككل. وتؤمن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إيمانا قويا بأن إنتاج المخدرات غير المشروعة، والتجارة فيها، والاتجار بها من أفغانستان يمثل تهديدا للاستقرار الدولي، ويوفر تربة خصبة للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وتعد مكافحة خطر المخدرات أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان، وهي جزء لا يتجزأ من جهودنا الشاملة لمكافحة التهديدات الإرهابية، بما في ذلك احتمال حدوث تدهور في الحالة بالنظر إلى الانسحاب المقبل للقوة الدولية للمساعدة الأمنية من البلد هذا العام.

ونؤيد الدور المهم الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رصد حالة المخدرات في أفغانستان وفي المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلد. ويمكن تقديم إسهام كبير لمعالجة ذلك عن طريق تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة. ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدام إمكانات التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. ولذلك، فإننا نولي أهمية كبيرة للهياكل الإقليمية المتخصصة التي تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنشئ في ألماتي المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لرصد الاتجار بالمواد غير المشروعة وسلائفها.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي من جديد استعدادها للاستمرار في دعم جهود أفغانستان لمكافحة المخدرات، بما في ذلك عن طريق تدريب الأخصائيين على هياكل إنفاذ القانون في مراكز تدريب وطنية، وتوفير المعدات اللازمة، والحفاظ على الآلية الدائمة لمكافحة المخدرات ”عملية القناة“، التي أنشئت كجزء من العمليات الوقائية التي تأسست تحت رعاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع الشعب الأفغاني، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف المهتمة الأخرى. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل فعالية تحقيق المكافحة المشتركة لخطر المخدرات الناشئ من أفغانستان، تمشيا مع مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. ونعرب عن استعدادنا للاستفادة من إمكانيات تنسيق العمل الذي تضطلع به منظمة معاهدة الأمن الجماعي في سياستنا الخارجية بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة ككل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص كوبيتش، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أتوجه بالشكر للسفير تانين على ملاحظاته.

تقف أفغانستان اليوم في مفترق طرق حاسم، مع إجراء عمليات تحول سياسي وأمني واقتصادي. وتعتقد تركيا أن

مستقبل أفغانستان ينبغي أن يستند إلى استراتيجية مدروسة تستمد قوتها من الملكية والقيادة المحلية وتسعى إلى أن تتلاحم الجوانب المختلفة للجهود كلها على نحو مفيد. ويعد نجاح هذه الجهود أمر حيوي من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان التي يمكن أن تلبي احتياجات شعبها.

وأهم خطوة اتُخذت في هذا الاتجاه هي إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات. ومشاركة الناخبين بكل حماسة وسط مخاطر أمنية جسيمة قد أثبتت إرادة الشعب الأفغاني على أن يكون مالكا لبلده. وتعتقد تركيا أنه على الرغم من الأجواء السياسية والأمنية الهشة، فإن المؤسسات الانتخابية الأفغانية – لا سيما اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة – لديها القدرة اللازمة على مواجهة أي مأزق أو عائق قد ينشأ إبّان عملية الانتخابات، وتثق بأن عملية الانتقال السياسي ستجري بنجاح. ونعتقد أيضا أن جميع أصحاب المصلحة سوف يتصرفون بمسؤولية ويمارسون ضبط النفس. وفي هذه المرحلة الحيوية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في السيناريوهات الإيجابية لمستقبل البلد.

إن استمرار نجاح جهود السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان سوف يشكل خطوة هامة أخرى نحو تحقيق الأمن والاستقرار والانتقال السياسي. إن تركيا تدعم منذ البداية عملية السلام التي يقودها الأفغان ويملكها الأفغان، بوجود المجلس الأعلى للسلام في صميم هذه العملية. ونحن ندرك تماما الصعوبات والتحديات التي تواجهها العملية. وفي هذا السياق، ندين بشدة الهجوم الذي تعرّض له في الأسبوع الماضي رئيس أمانة المجلس الأعلى للسلام، السيد ستانيكزاى، ونأمل أن يمثل المسؤولون عنه بسرعة أمام القضاء. كما نود أن نشدد على أن الاتجاه المتزايد للإصابات في صفوف المدنيين يبعث على القلق، وأن هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بهذه الظاهرة.

ويسرنا أن نلاحظ زيادة الوعي والملكية على الصعيد الإقليمي بشأن إيجاد حلول مستدامة لمشاكل أفغانستان. ومع انسحاب القوات الدولية، فإن التعاون والالتزام الإقليميين يصبحان حيويين بصورة متزايدة من أجل تحويل المنطقة إلى واحدة يعمّها السلام والاستقرار والرخاء. واستنادا لهذه الرؤية، يجب أن تتآزر المنطقة بعضها مع بعض بغية تحويل المشاكل المشتركة إلى مصالح متبادلة. وفي هذا السياق، نشعر بالتقدير إزاء جميع الجهود الثنائية والمتعدد الأطراف التي تبذل من أجل تحقيق الحوار والتعاون، ونرحب بالزخم الإيجابي الذي تم التوصل إليه في عملية إسطنبول. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لعملية إسطنبول الذي سينعقد في الصين خلال آب/أغسطس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا القوي للدور الحاسم والشامل الذي سوف تواصل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة الاضطلاع به في سبيل دعم أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية وبعدها. إن التزامنا باحتياجات الأمم المتحدة في أفغانستان هو الكفيل بحماية الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية. وسوف تتضامن تركيا على الدوام مع الشعب الأفغاني، وتواصل الإسهام في قيام أفغانستان آمنة ومزدهرة، كما فعلنا على مدى عقود عديدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.